مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

مفهوم النوع الاجتماعي:
من التأصيل الفلسفي إلى البناء العلمي

مقاربة إبستيمولوجية

عبد السلام العثماني
باحث مغربي

2023

- **بحث محكم**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 31 غشت 2023

جميع الحقوق محفوظة © 2023

مفهوم النوع الاجتماعي:
من التأصيل الفلسفي إلى البناء العلمي

مقاربة إبستيمولوجية

الملخص:

تحاول هذه الدراسة فهم سيرورة بناء مفهوم النوع الاجتماعي وفق مقاربة ابستيمولوجية، مع التركيز على منهجية التحليل السوسيولوجي. وتبيّن، أولا، التأصيل الفلسفي للمفهوم من منظور جينيالوجي. كما تكشف ثانيا، عن منطلقات البناء العلمي لمفهوم النوع، من خلال رصد قطيعة ابستيمولوجية بين منطق التأصيل الفلسفي والبناء العلمي لمفهوم النوع الاجتماعي. وتَخلص الدراسة إلى إبراز صعوبة بناء تحديد علمي دقيق وموحد لمفهوم النوع؛ وذلك لأسباب كثيرة: أولا، أن مفهوم النوع الاجتماعي يتسم بالتغير والتحول الدائم. ثانيا: التركيز الفرداني للباحثين في بناء مفهوم النوع. ثالثا، إن بناء مفهوم النوع الاجتماعي بناء متعدد التخصصات.

مقدمة: إشكالية بناء المفهوم في العلوم الاجتماعية

شكلت المفاهيم تاريخيًا أُسّ حقل المعرفة العلمية في مختلف مجالاتها، بل أخذت الحيز الأكبر من نقاشات المفكرين والباحثين القدماء، وهو ما حدث بين أرسطو ومعلمه أفلاطون حول مفهوم «**العدالة**»، أو في العصر الوسيط في شأن مفهوم «**الكُليّات**» وما طرحه من مشكلة فلسفية تجسدت بشكل بارز في فلسفة ابن سينا وطوما الإكويني، وكذلك في العصر الحديث مع ديكارت حول مفهوم «**الذات**»، غير أنه في الفترة المعاصرة خاصة مع ظهور -العلوم الإنسانية- سوف ينصب الحديث ليس حول المفهوم كإشكال فلسفي؛ أي التأمل والتصور في معناه ودلالته، وإنما سوف يتركز النقاش حول بناء المفاهيم ودورها في تقدم المعرفة العلمية، باعتبارها آلية للفهم والتحليل، الأمر الذي جعل من البحث في إشكالية «**المفاهيم**» حقلا -معرفيا- مستقلا صار يعرف، منذ ما يقرب من ربع قرن، باسم «إبستيمولوجيا المفهوم-المفاهيم».

من ثّم؛ أصبح المفهوم آلية ابستيمولوجية لبناء النماذج الفكرية والنظريات العلمية، هذه الوظيفة تبدو أكثر أهمية وقيمة داخل حقل العلوم الاجتماعية، مما جعل هذه الأخيرة أكثر اهتماماً ببناء المفهوم وتعريفه، وهو ما أكد عليه ماكس فيبر، عندما أقر أن «تقدُّم العلوم الاجتماعية مُقْترن بالصراع حول المفاهيم والتعاريف». وهذا ما يؤكد أن النزاع بين بناء وتعريف المفاهيم في العلوم الاجتماعية هو إحدى المشكلات الحقيقية التي تشكل اهتمام العديد من الباحثين/ات في هذا المجال. فإذا كانت العلوم الطبيعية تحظى بنوع من الاستقرار والاتفاق في تحديد مفاهيم اشتغالها، فإنه على العكس من ذلك تتميز العلوم الاجتماعية بكثرة إنتاجها للمفاهيم واختلافٍ في تحديدها. مما يجعل كثرة التعاريف للمفهوم الواحد شائعًا جداً في حقل العلوم الاجتماعية.

يرى إدغار موران، أن الفكر البشري يشتغل على نحوين مختلفين، لكن متعارضين ومتكاملين، هما: المنطق والفعل المنظم العقلاني الواقعي logos، ثم الأسطورة والخيال Mythos. في اشتغاله هذا يبلور الفكر مفاهيم؛ بمعنى أشكال أو هيئات مُكونة وحدات منظمة من أفكار، مفاهيم، في النظريات، وإما من عناصر مادية في الأعمال الفنية أو الإنتاجات التقنية. ويعتبر المفهوم عموما، حسب الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز، بمثابة كائن حي، يولد، ينمو، يتراجع، وربما يموت. أما ألبرت جاكارد Albert Jcquard فيذهب إلى «أننا لا نرى العالم بأعيننا، بل ندركه بمفاهيمنا». ومن ثم، فالمفهوم Concept أو الفكرة العامة لتصور ما Notion هو آليتنا للتعرف على الواقع، وعلى الذات بغاية الفهم أولا، وعلى الرغم من القطيعة الموضوعية بين الذات العارفة وموضوع المعرفة، وبالرغم من القطيعة الابستيمولوجية الضرورية بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية، فإن أي مفهوم لا يقف دوره عند التشخيص والإدراك والتصور، بل يتعداه إلى العودة مرة أخرى للواقع، وبذلك فالمفهوم وسيلة العقل لتحصيل ظواهر الحياة فتصير واقعا مفهومًا، وأداة فكر لِبَنْيَنة واقع متمثّل. يقول الباحثان جاكارد وجاكوبي J. Jaccard and J. Jacoby «إن المفاهيم تُوصف بكونها أحجار البناء الخاصة بالفهم».

نظرياً، يمكن أن نعتبر المفهوم العلمي ذلك البناء الفكري النظري الرمزي المتشكل في وحدة مكونة من عناصر ذهنية عقلية؛ أي من عناصر قد تكون أفكارا منظمة، وقد تكون صورا ذهنية منتظمة في تمثلات وتصورات. أو لنقل: يتحدد المفهوم، باعتباره مجموع الدلالات والصور المعرفية، النظرية والواقعية، التي تحضر الذهن، حين استحضاره، لموضوع معين، عبر لفظ معين، ويتم بناؤه من خلال عمليات التفكير الواعي المنهجي والمنظم من طرف المتخصصين في حقول البحث المعرفي العلمي، وهو كذلك مجموع الأفكار والصور الذهنية التي تحيل إليها كلمة «عبارة» تعبير لغوي في علاقتها بتحقق ذلك المفهوم في الواقع بمستوييه المادي واللامادي. إنه الكلمة التي تسعى لتحديد موضوع، فتحيل على فهم وإدراك محدد. وهو كذلك: «المضمون التأويلي المرتبط بموضوع ما بواسطة الكلمة، وهو الدلالة الكامنة في الكلمة، وبعبارة أخرى، هو التعريف».

إجرائياً، يُبنى المفهوم في الغالب من واقع معين، وهو ما يجعل المفاهيم تتصف بخصوصية اجتماعية متفردة تجعلها تختلف عن مثيلتها في مجتمعات أخرى، كمفهوم «الانحراف» مثلا، ولهذا السبب بالذات على الباحث أن يحدد المفاهيم بدقة استنادا لمعطيات الزمان والمكان قبل كل شيء. إن المفهوم إجرائياً يحتاج إلى مصادر تجريبية يمكن ملاحظتها وتكميمها بشكل مباشر وتحديد المؤشرات المكونة له، فهو أشبه بنموذج يستخدمه الباحث في قياس ظواهر دراسته التي تتطلب تحديداً وصفياً وحقيقياً لها مستخلصاً من واقعها التجريبي، وفي هذه الحالة نستطيع أن نجد مفاهيم واحدة، ولكنها مختلفة في تحديداتها لاختلاف طبيعة مجتمع الدراسة ونوعه. هكذا، فإن المفهوم نظرياً يتميز بالكونية والثبات، بينما إجرائياً فهو محكوم بالتغير والاختلاف.

إن النقاش بشأن المفهوم وأهمية بنائه في العلوم الاجتماعية يشكل مدخلاً لهذه الورقة البحثية، لدراسة مفهوم «**النوع الاجتماعي**»، نظراً لأثره الكبير في بنية التفكير الحديث والمعاصر ولما عرفه هذا المفهوم من نزاع حول معناه وسياقه التاريخي والابستيمي وتقاطعاته مع مفاهيم محايثة له داخل حقل العلوم الاجتماعية. وتزداد أهمية دراسته في كونه يندرج ضمن أطروحة «**المفاهيم المتنازع عليها بالضرورة**»؛ ذلك أن القضايا التي يشير إليها تظل موضع نقاش بين تخصصات علمية متقاطعة.

ولذلك، سنقوم بنظم خيوط ورقتنا البحثية هذه بناء على أسئلة الإشكالية التالية التي ستشكل خارطة طريق لدراستنا كي تصل إلى هدفها المنشود، ويمكن صياغتها كما يلي: **إلى أي حد يمكننا بناء تأصيل إبستيمولوجي لمفهوم النوع الاجتماعي؟ وهل من الممكن إجرائيًا وضع حدود إبستيمولوجية لمفهوم النوع الاجتماعي؟ ثم هل يمكن الاتفاق حول بناء تعريف ثابت وموحد لمفهوم النوع؟ أليس الانتقال من حقل معرفي-علمي إلى آخر يجعل منه مفهوماً مغايراً على نحو دائم؟**

في هذا السياق، سنوضح في مرحلة أولى، الأسس الفلسفية والمنهجية التي تناولت مفهوم النوع الاجتماعي نظرياً؛ أي الحفر في بعده التاريخي إبستيمولوجيًا. وسنحاول، في مرحلة ثانية، كشف الفرق بين الخطاب

الفلسفي والخطاب العلمي حول مفهوم النوع الاجتماعي؛ من خلال التركيز على المساهمات الأكاديمية للمفهوم وصلاته بالنسائية وحقل العلوم الاجتماعية، ودور هذه الأخيرة في نقل البحث في مفهوم النوع الاجتماعي من التأمل إلى الممارسة والتطبيق، ضمن عنصر «**البناء السوسيولوجي لمفهوم النوع الاجتماعي**». ثم بعدها سنبين، إشكالية تعريف مفهوم النوع الاجتماعي وفق مقاربة التحليل السوسيولوجي. وبذلك سيكون تحليلنا انتقائيا من جهة، ومفهومياً من جهة أخرى؛ إذ سنركز على تطور محتوى مفهوم النوع الاجتماعي في علاقته بتطور المعرفة بدءاً من التصور الفلسفي اليوناني وصولا إلى التحليل السوسيولوجي العلمي المعاصر، ولذلك، تبدو إعادة دراسة مفهوم «**النوع الاجتماعي**» وفق مقاربة إبستيمولوجية أمراً جديراً بالاهتمام والمحاولة، وهذا ما نحاول القيام به في هذه الورقة البحثية.

أولا: النوع الاجتماعي: حفريات إبستيمولوجية في المفهوم

إن التأريخ لمفهوم «النوع الاجتماعي» إبستيمولوجيًا مهمة دقيقة وصعبة لا تخلو من التباسات وصعوبات وربما من أخطار أحياناً، فأول صعوبة تواجه الباحث أثناء دراسته لمفهوم النوع الاجتماعي تتعلق بتحديد بداياته التاريخية؛ هل يمكن الوقوف عند لحظة تاريخية حاسمة في نشأة مفهوم النوع الاجتماعي؟ أما الصعوبة الثانية، فهي مرتبطة بضرورة تحديد الحقل العلمي بدقة. هل يتوجب الحديث عن نظرية النوع الاجتماعي أو مقاربة النوع الاجتماعي أم عن حقل الدراسات النسائية أو النسوية؟ ثم، هل النوع الاجتماعي مفهوم ينتمي إلى حقل علمي خالص أم يتقاطع فيه ما هو سوسيولوجي مع ما هو تاريخي وأنثروبولوجي؟ ثالث صعوبة تعترض الباحث السوسيولوجي تكمن في عملية التصنيف، هذا الأخير معناه انتقاء وإقصاء من جهة، ثم دمج وتركيب من جهة أخرى، كما يقول عالم الاجتماع المغربي عبد الصمد الديالمي.

على هذا الأساس، لا بد للباحث أن يميز بين الكتابات التي تدخل ضمن حقل المعرفة العلمية السوسيولوجية وبين الكتابات الفلسفية والتاريخية، فمهمة الفيلسوف والمؤرخ تقف عند حدود الوصف والفهم والتصور وربما التركيب أحياناً، بينما مهمة عالم الاجتماع تكمن بالدرجة الأولى في الفهم والتحليل ثم كشف قوانين الظاهرة اعتمادا على معايير متعددة مما ينتج عنه بناء معرفي مختلف ومتميز عن غيره من الكتابات الأخرى، كما أن الكتابة السوسيولوجية تستلزم الموضوعية والدقة حول الواقعة المدروسة على حد قول مؤسس علم الاجتماع الحديث اميل دوركهايم.

شكل مصطلح «**الجندر**» أو «**النوع الاجتماعي**» بؤرة اهتمام واسعة في تاريخ الفكر الفلسفي والعلمي. حتى إن عدداً من المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا يَرُدون ولادته إلى المراحل الأولى للحضارتين اليونانية والرومانية، إلا أن بروز هذا المصطلح في الأزمنة الحديثة ترافق مع ولادة الحداثة التي انطلق مسارها مع نهاية القرون الوسطى، ثم تطورت مع عصر النهضة والثورة الصناعية في أوروبا. أما في الحقبة المعاصرة، فإن مفهوم النوع الاجتماعي ارتبط بحقوق المرأة والحركات النسائية الحقوقية في أوروبا لتنخرط في شبكات الضغط على

الحكومات والمنظمات الدولية إلى درجة تحولت فيها المسألة النسائية إلى قضية رأي عام كان لها تأثير بالغ على نطاق عالمي، غير أن هذا التأثير لم يتوقف عند شعارات الدفاع عن حقوق المرأة، وإنما وصل في كثيرٍ من الأحيان إلى إصدارات قانونية أسهمت في زعزعة النُظم القيمية والاجتماعية والدينية كقوانين إباحة المثلية الجنسية. وقد تبلور ذلك مع التيار النسائي ما بعد الحداثي، وهو ما جعله موضوع نقاش عمومي.

1- مفهوم النوع الاجتماعي في الفكر الفلسفي اليوناني: أفلاطون وأرسطو نموذجا

إن محاولة الحفر جينيالوجياً في مفهوم النوع الاجتماعي تقتضي منا العودة إلى الفكر الفلسفي اليوناني، باعتباره الرافد الأساسي للعلوم الاجتماعية التي كانت جزءاً منه ثم استقلت تدريجيا عنه، لكن السمة البارزة التي ميزت الفكر الفلسفي أنه فكر ذكوري بامتياز قام على تصنيف البشرية وفق منطق تراتبي، مستنداً على حجة الطبيعة، حيث اعتبر النساء مواطنات من الدرجة الثانية، وأقل قيمة من الرجال، معتبراً أن عقل المرأة أقل من عقل الرجل شأنا وقدرة، أو أن تفكيرها يغلب عليه الطابع العاطفي، والانفعالي، وأن أحكامها يسيطر عليها الاندفاع، والتهور. هذه الفكرة حصرت الوظيفة الأساسية للمرأة في تدبير المنزل، وتربية الأطفال. وهذا يعني أن الفكر اليوناني كان ذكورياً، الرجل هو السيد، والمالك لجميع الحقوق المدنية، والسياسية، ومن ثم المالك للأسرة بما فيها المرأة. وقد تبين ذلك في كتابات أكبر مفكري الحضارة اليونانية. فكيف نظر الفلاسفة اليونانيون لعلاقة المرأة بالرجل ولدور وموقع كل منهما داخل المجتمع؟

تناول أفلاطون المسألة الجندرية في مجموعة من المحاورات الأساسية، ومن بينها على الخصوص محاورة «**الجمهورية**»، حيث تحدث عن المرأة والأدوار التي تُؤديها وعلاقتها بالرجل؛ ففي الفصل الخامس من الجمهورية نجده يطرح فكرة المساواة بين الجنسين؛ وقد بين أن المرأة ينبغي أن تشارك الرجل في التربية وفي كل شيء، وهو الأمر ذاته نجده في محاورة «**القوانين**» مؤكدا على مساواة النساء مع الرجال في الحقوق والواجبات، يقول أفلاطون: «لا فرق بين طبائع الرجال وطبائع النساء باعتبار حكم الدولة، إنما هو تفاوت بينهما في الدرجة قوةً وضعفًا»، ويضيف أنه «ليس في الأعمال المتعلقة بإدارة الدولة ما يختص بالمرأة، باعتبارها امرأة أو بالرجل باعتباره رجلاً، ولكنها مواهب موزعة على أفراد الجنسين سواء بسواء. فالمرأة باعتبار جِبلَّتها صالحة لكل عمل كالرجل».

لقد أكد أفلاطون بشكل واضح على أن المرأة بطبيعتها قادرة على كل الوظائف، وكذلك الرجل، فلا تختلف النساء عن الرجال، بل يختلفن فيما بينهن. يقول أفلاطون: «هناك نساء موهوبات في الطب، ونساء وهبن القدرة على الموسيقى، هناك نساء أيضا وهبن القدرة على الرياضة البدنية والحرب، ونساء محبات للحكمة، ونساء يتصفن بالشجاعة، وأخريات جديرات بحراسة الدولة». وعلى هذا الأساس، ينبغي على النساء أن يتلقين مع الرجال التعليم والتدريبات نفسها، بدنيا وذهنيا وموسيقيا، مادامت قد فرضت عليهم المهام نفسها، فيتعودون ركوب الخيل وحمل السلاح.

على الرغم مما يبدو في هذا القول، والذي يوحي بموقف إيجابي يتطلع نحو المناداة بالمساواة بين الجنسين، غير أن قراءة متن أفلاطون وفق منظور جندري-نقدي يكشف عن تصوره الذكوري، ويتجسد ذلك في اعتباره النساء أقل شأنًا من الرجال من حيث العقل والفضيلة، وأن استعداد المرأة أقل من استعداد الرجل بالفطرة. وهذا ما جعله يَتَحسّرُ على أنه ابن امرأة، ذلك أن المرأة شريرة بطبيعتها، فهو يضعها ضمن ممتلكات الرجل، معتبراً إياها مجرد وسيلة، أو شيئا، لذلك فالشبان الذين يبلون بلاء حسنا في الحروب وغيرها من المهام، يمنحون مكافأة وامتيازات منها زيادة عدد مرات معاشرتهن للنساء. وبهذا المعنى، فإن المرأة وفق منظوره مجرد أداة تناسل واستمتاع فقط، وهو ما يبين المكانة الدونية للمرأة في الفكر اليوناني. وفي هذا السياق، تقول أوكين: «ولا يمكن أن نكون معقولين إذا ذهبنا إلى القول إن احتقار النساء ليس حكم إدانة على جنسِ الأنثى كلِّه في الحاضر والماضي والمستقبل»، مما يعني أن فكره لم يتجرد من اعتقاد بدونية النساء.

لم يخرج أرسطو عن منطق أستاذه أفلاطون، بل كان أكثر تشدداً بخصوص تصوره للمرأة وعلاقتها بالرجل، حيث اعتبر أن دونية المرأة هي نتاج الحتمية البيولوجية وأن وظيفتها الأساسية هي الإنجاب، ولم يقف عند هذا الحد، بل ذهب إلى اعتبار أن المرأة تشويه للإنسانية، ذلك أن الأنثى قد تشكلت بدلا من الذكر بسبب انحراف في الطبيعة، هذا الانحراف فرضته ضرورة الطبيعة. أما فيما يخص وظائف الجنسين الجندرية، فيعتبر أرسطو أن وظيفة الرجل هي الجمع والتحصيل، بينما وظيفة المرأة، فهي الاحتفاظ والتخزين. إن الرجل حسب أرسطو بمنزلة العقل وما يعبر عنه من قوة الإدراك، أما المرأة ومن في حكمها، فهي تمثيل صادق عن الجسد المُعبّر عنه بسيطرة العواطف والمشاعر الذاتية عليها؛ لأن جنس الإناث ذو حسٍّ دقيق عاطفي سريع التأثر، ينقاد لعوامل الشعور أكثر مما يسترشد بنور العقل، ولذلك فالإناث أقل استعدادا للزعامة والقيادة من جنس الذكور؛ لأن الزعامة والرئاسة تستدعي إعمال العقل لا الشعور. وبذلك، فأرسطو ينظر إلى تقسيم العمل التقليدي بين الرجل والمرأة أنه يتفق مع الطبيعة اتفاقاً تاماً، وهو ما جعله يُعرف المرأة بكونها «رجل ناقص».

بهذا المعنى، فإن أرسطو يعد المؤسس الفعلي لدونية المرأة، كما تشكل فلسفته أساس المركزية الذكورية في الفلسفة الغربية ومجتمعاتها البطريركية؛ فقد عمل بكل امكانياته المنطقية والمنهجية على تشويه الأنوثة، واعتبر المرأة امرأة؛ لأنها ينقصها ما يجعلها رجلا، وبالتالي فالرجل هو الأرقى والأكمل؛ وبذلك يجب أن يكون هو السيد الحاكم والمرأة هي العبد المحكوم. هكذا عمل أرسطو على خلق فارق جوهري في النوع البشري. ومن هنا، يمكن تَبَيُّنُ موقف أرسطو من المرأة؛ وذلك من خلال النظر إليها في إطار علاقة وتنظيم عمل سلطوي لمصلحة الرجل في الدرجة الأولى.

يظهر أن الفكر اليوناني إنحاز بشكل واضح نحو الحتمية الطبيعية في تفسير علاقة المرأة بالرجل، وأيضا في تحديد أدوار كلّ منهما، بالرغم من بعض النتوءات الأفلاطونية والتي أراد من خلالها إيهامنا بأنه مدافع عن النساء وتحررهن من خلال اهتمامه بمفهوم العدالة، غير أن موقفه من المرأة سرعان ما انكشف بانتصاره للرجل من خلال جعل المرأة ضمن ملكيته الخاصة.

2- مفهوم النوع الاجتماعي في الفكر العربي: ابن رشد نموذجا

حظي مفهوم النوع الاجتماعي باهتمام في الفكر العربي، ويتجلى أثر ذلك في فكر أكبر فلاسفة العصر الوسيط، والحديث هنا عن الفيلسوف ابن رشد في كتابه «الضروري في السياسة»، في هذا الكتاب من فصل معنون بـ «النساء كالرجال: فيلسوفات وحكيمات»، حلل ابن رشد طبيعة كل من المرأة والرجل وقارن بينهما، ولاحظ أن أهليّة المرأة هي ذاتها أهلية الرجل. يقول ابن رشد في الشذرة رقم 139 «فإن كان الأمر الأول فقد يصح أن تقوم النساء في المدينة بأعمال هي من جنس الأعمال التي يقوم بها الرجال، أو بعينيها، فتكون من بينهن محاربات وفيلسوفات وحاكمات وغير هذا ...» ويضيف في الشذرة رقم 141 «فإذا كان كذلك، وكان طبع النساء والرجال طبعا واحدا في النوع، وكان الطبع الواحد بالنوع إنما يقصد به في المدينة العمل الواحد، فمن البين إذن أن النساء يَقُمن في هذه المدينة بالأعمال نفسها التي يقوم بها الرجال، إلا أنه بما أنهن أضعف منهم فقد ينبغي أن يكلفن من الأعمال بأقلها مشقة».

تبعًا لذلك، فإن ابن رشد قام برفض منطق الفقهاء الذي يقوم على وصم المرأة بالنقص في عقلها ودينها، مؤكدا أن النساء مثلهن مثل الرجال لا فرق ولا تفاضل بينهم. كما يستنتج أن النساء من جهة أنهن والرجال نوع واحد في الغاية الإنسانية، فإنهن يشتركن وإياهم فيها (الأفعال الإنسانية) وإن اختلفن عنهم بعض الاختلاف. وهو اختلاف لا يتجاوز الاستعداد البدني المتعلق بإنجاز الأعمال العضلية.

يفسر ابن رشد المكانة المتدنية للمرأة في عصره، ممثلة في عدم قيامها بالأدوار القيادية مثل الرجل، بكونها عائدة إلى النظم الاجتماعية السائدة وإلى عدم تلقي المرأة تنشئة اجتماعية مساوية للرجل، يقول: «وإنما زالت كفاية النساء في هذه المدن (يَقصد مدن الأندلس)؛ لأنهن اتخِذن للنسل دون غيره وللقيام بأزواجهن، وكذا للإنجاب والرضاعة والتربية، فكان ذلك مبطلا لأفعالهن الأخرى». وبهذا، فإن النساء لم يكنّ في هذه المدن مهيّآت على نحو من الفضائل الإنسانية. وبين الواقع والمأمول، أو بين الكائن وما يجب أن يكون، يقدم ابن رشد تصوره البديل للمجتمع: إنه مجتمع يعدل ويسوي بين نسائه ورجاله على أساس الاستعدادات المتكافئة، والتنشئة الموحدة. وبهذا فإذا كانت زعامة المرأة جوبهت بالتهميش والتشويه في الخطاب التاريخي الرسمي، فإنها وجدت منافذ للوجود والاعتراف بزعامتها ودورها الايجابي في الحياة في الخطاب الشعبي.

3- مفهوم النوع الاجتماعي في الفكر الفلسفي الحديث: جون جاك روسو نموذجا

إن السمة الأساسية المميزة للفكر الحديث هي هيمنة الفكر الذكوري؛ أي إقصاء النساء من مجالات الفعل الاجتماعي، وهو ما تجسد في كتابات أكبر فلاسفة العصر الحديث، كالفيلسوف جون جاك روسو، وهو المعروف بدفاعه عن حقوق الإنسان في مقدمتها الحق في الحرية والمساواة، وتبعاً لمنظوره، فإن المواطنين متساوون في الطبيعة، ويشتركون في إقرار العقد الاجتماعي لتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها الدولة،

غير أن روسو كان يقصد بالمواطنين نصف الجنس البشري، وهم الذكور في حين أزاح المرأة من دائرة المواطنة؛ فقد سمح للرجال فقط بالمشاركة في إبرام العقد الاجتماعي، من ثم بناء الدولة ومؤسساتها. أما النساء، فقد أعطاهنَّ دور الأمومة وتنشئة أولادهنّ على قيم المواطنة، دون إقرار بحق المرأة في التمتع بالحقوق الوضعية القانونية للمواطنة. فالرجل ينبغي عليه أن يخدم الدولة. أما المرأة، فينبغي أن تخدم الرجل، الأمر الذي ينحو بنا نحو القول إن المنظور الفكري لروسو يتسق مع المنظور الأفلاطوني والأرسطي، حيث تكتسب النساء قيمتهن بالنسبة إلى الدولة بناء على ما يُحققنه من كفاءة، ولكن بوصفهن أمهات ومربيات لأبنائهن، في حين يكتسبها الرجال لكفاءتهم، باعتبارهم مواطنين بالطبيعة. هكذا نجد روسو يدافع عن فكرة خضوع المرأة للرجل، إلى حد أن المرأة خُلقت لترضي الرجل وتخضع له. ويبرر روسو هذا التصور بالعودة إلى الطبيعة بكونها «خيرة» فهي التي أقامت التمييز بين الجنسين وليس البشر في حد ذاتهم، ومادامت الطبيعة «خيرة» يقول روسو فهي عادلة في تقسيم الأدوار بين الجنسين.

تجسدت رؤية روسو لمنطلق الطبيعة القائم على التمايز بين الرجل والمرأة بشكل جلي في كتابه «**إميل**» الذي خصصه من أجل تربية الجنسين، معتبرا أن تربية النساء ينبغي أن تكون مرتبطة بالرجال؛ لأن واجبات النساء في جميع الأزمان هي إرضاء الرجال ونفعهم وتحرّي محبتهم وتكريمهم، وتربيتهم صغارا ورعايتهم كبارا، وتهوين الحياة عليهم، وهذه الواجبات هي ما يجب تلقينه للنساء منذ طفولتهن الأولى. وكلما ابتعدنا عن هذه القاعدة انحرفنا عن هدف تربيتهن.

إن روسو في إجابته عن سؤال ما المرأة؟ الذي طرحه في شذرات من كتابه «**إميل**» يُمكننا من تحديد موقفه من العلاقة بين الجنسين؛ فهو يرى في المرأة ذلك الكائن الثانوي الذي يأتي كمرحلة أخيرة في تربية الرجل، بمعنى أن المرأة ليست طرفًا أساسيًا في تَكوّن الرجل، بل مرحلة متأخرة، فهي وجدت أساسا لتحقيق رغبات الرجل، وأن المرأة التي تصلح هي المرأة الجميلة الساطعة. وبالتالي، هي وسيلة ووسادة للرجل. تقول الباحثة التونسية نادرة السنوسي» لقد مثل الفكر الروسوي (نسبة إلى روسو) حجر عثرة أمام حضور المرأة، بل إنه وقف حاجزاً أمام إمكانية تحررها، وهو القائل فيها انظر للمرأة فقط كوسيلة للعب وفي ذلك تحقيق لرغبات الرجل». من هنا يتبين أن العلاقة بين الرجل والمرأة هي علاقة موازين؛ أي علاقة بين طرف سلبي والآخر إيجابي يلعب دوراً فاعلاً، ويُوكِل روسو للرجل القوة والقدرة والسلطة وعلى المرأة ألا تكون إلا ذلك الحمل الوديع، الضعيف. وينعكس هذا التصنيف بالضرورة على البناء الاجتماعي، وكل أنواع العلاقات الاجتماعية.

وبعد ذلك، يتقدم ليحاجج أن المرأة يجب أن تكون ضعيفة وسلبية، لأن قوتها الجسدية أقل من قوة الرجل؛ ومن ثم يستنتج أنها خلقت لترضيه وتخضع له؛ وأن من واجبها أن تجعل نفسها تروق لعيني سيدها -باعتبار هذا هدف وجودها الكبير- لكنه، حتى يضفي قليلا من الوقار الزائف على الرغبة الشهوانية، يلح على أن الرجل يجب ألاّ يمارس قوته، عندما يبحث عن المتعة مع المرأة.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن التمايز في الأدوار بين الجنسين يستمد أهميته من التربية التي يتلقاها النشء في البيت، بالاستناد إلى الطبيعة، والتي تمنح علاقة غير متكافئة بين المرأة والرجل، تربية جعلت قَدَرُ المرأة إرضاء الرجال وخدمتهم، وهو ما نجده واضحا في كتابات روسو وغيره من العديد من فلاسفة ومفكري العصر الحديث.

ثانيا: البناء العلمي لمفهوم النوع الاجتماعي

لاحظ الكثير من الباحثات والباحثين، في معرض تناولهم لمفهوم «النوع الاجتماعي» أن التأصيل العلمي لهذا المفهوم كانت بدايته مع النضالات والمجهودات التي قامت بها الحركة النسائية، قبل أن يدخل المفهوم حقل التنظير والدراسة العلميتين. هذا بالإضافة إلى تتالي الخطابات الرسمية الدولية، والتي فرضت على الدول، إما وضع قوانين جديدة أو إحداث تغيير في منظوماتها التشريعية خاصة فيما يتعلق بمنظومة الأحوال الشخصية، بغاية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة. وفي هذا السياق، سوف يتجلى البعد الواقعي والإجرائي لمفهوم النوع الاجتماعي، والذي يتأسس في البداية على فكرة مركزية مؤدها أن كل مجتمع يعرف لامساواة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة؛ وذلك بالاستناد على معايير تقليدية متأثرة بمتغيرات طبيعية، اجتماعية، ثقافية من قبيل: الجنس، الدين، العرق، الفئة الإثنية، الطبقة الاجتماعية.

1- النسائية ومشروع بناء مفهوم النوع الاجتماعي

إن محاولة التأسيس لمفهوم النوع الاجتماعي علميًا، لا يمكن أن يتم بشكل موضوعي دون ربطه بنشأة الحركة النسائية وتطورها؛ فمنذ القرن الخامس عشر بفرنسا، ارتفعت أصوات نسائية ضد أشكال الظلم العميق الذي تُشكل النساء ضحاياه، وقد أخذت بعض النساء المتعلمات وسليلات الأرستقراطية القلم لأجل شجب هيمنة الرجل والتصدي لها. وقد اشتهرت كرستين دي بيزان Cristine de pisan بدفاعها عن قضية النساء ضد كتابات القساوسة الكارهة للمرأة misogynes؛ إذ أدانت في كتابها «مدينة/دولة النساء» Cité des Dames عام 1405 أشكال التمييز والقمع التي تستهدف النساء، وطالبت بحقهن في ممارسة جميع الوظائف التي يتولاها الرجال. وبعد قرنين نشرت ماري دي كوغناي Marie de Gournay كتابها المعنون بـ«المساواة بين الرجال والنساء Egalité entre des hommes et des femmes " سنة 1622م، ونصت على ما أصبح من المطالب الأساسية لرائدات الحركة النسائية: حق ولوج المرأة إلى التعليم/التثقيف. خلف هذا المطلب تبدو فكرة مفادها أن المرأة ليست أقل شأنا من الرجل بسبب طبيعتها، بل إن التعليم/التربية هي التي تقف وراء الوضع الدوني الذي توجد فيه المرأة.

هذا إضافة، إلى الفيلسوف الديكارتي النسائي بولان دي لبار Poulain de la Barre في كتابه «المساواة بين الجنسين» L'égalité des deux sexes (1673)؛ فقد أكد أن اللامساواة التي تعاني منها النساء ليس لها

مبرر طبيعي، بل مبرراتها ثقافية. من هنا دعا إلى تعليم النساء، وفتح جميع التخصصات في وجههن، بما فيها التخصصات أو الشعب العلمية. وبما أنه كان من أوائل الذين دافعوا عن مبدأ المساواة بين النساء والرجال، هذا المبدأ الذي يشكل بؤرة اهتمام النسائية المعاصرة، فإن كتاباته قد شكلت قطيعة مع الأدبيات النسائية السابقة عنه، وهو من قال إن «العقل لا جنس له» مدافعا عن قدرة النساء على المشاركة في مجالات الأدب والعلم والسياسة والسلطة. وبهذا الطرح يكون دي لبار يشكل صياغة للعقل المضاد للأبوية الذي كشف الصورة المعكوسة للعقل الذكوري في مجال العلم والفلسفة والسياسة المبني على مواقف داعمة للامساواة بين الجنسين.

لقد ألفنا أن نقرأ أن بداية الحركة النسائية باعتبارها حركة جماعية collective Movementتعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن أصلها الفعلي يعود في الواقع إلى نهاية القرن الثامن عشر، وبالضبط تعود جذورها إلى الثورة الفرنسية. ففي سنة 1791 نشرت أولمب دي غوج Olympes de Gouges كتابها «إعلان حقوق المرأة والمواطنة» Déclaration des droit de la femme et de la citoyenne، مستلهمة عنوانه من «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» Déclaration des droits de l'homme et du citoyen سنة 1789 ودعت فيه إلى تحرير المرأة من جميع أشكال القهر، فحسب مؤلفها، يتعين على المرأة أن تعتبر مواطنة كاملة المواطنة، حيث توجهت في ديباجة النص إلى ماري أنطوانيت marie antoinetteوناشدتها بالدفاع إلى أقصى حد عن الجنس التعيس sexe malheureux، ولم تنحصر أنشطتها في الدفاع على وضعية المرأة مادامت قد انخرطت بجسدها وروحها في الثورة، وذهبت إلى حد الدفاع عن الملك لويس السادس عشر وفي سنة 1793 أعدمت بالمقصلة.

أما في إنجلترا، فقد نشرت ماري ولستون كرافت Mary Wollstonecraft عام 1792 مؤلفها «دفاعا عن حقوق المرأة» وحسبها يتعين على المرأة أن تستفيد من التعليم مثل الرجل وأن تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل. ويعتبر هذا المؤلف محددا في تطور الحركة النسائية القادمة، وقد شجع الخطاب الثوري الذي يؤكد على المساواة بين الأفراد، النساء المشاركات في الثورة (مشاركتهن كانت نشيطة في حركة التمرد mutineries ونضالاتهن ضد المجاعة، النوادي السياسية، الانتخابات)، قد كن يناضلن قصد الاعتراف بحقوقهن المدنية. فقد كانت النساء محرومات من الحق في التعليم؛ لأنه لم يكن من حقهن الولوج إلى المدارس والجامعات، ولم يكن من حق المرأة أن تشتغل دون موافقة زوجها، ولا أن تحصل على أجرة دون موافقته. كما أنها لم تكن تتمتع بأي حق سياسي.

في القرن التاسع عشر وبفضل تورتي 1830 و1848 نشأت حركة نسائية مناضلة حقيقية مطالبة بالحقوق التعليمية والاقتصادية والسياسية، ومن جهة ثانية، منحت الثورة الصناعية للنساء بعض الاستقلال الاقتصادي عبر العمل المأجور، وساهمت في خلق مناخ ملائم للحركة النسائية. هذا إضافة إلى دور النزعة السانسمونية le Saint-Simonisme التي خلفها سان سيمون، حيث تخيل أحد هذه النزعة كلود هنري دي روفروي Claude

Henry de Rouvroy دينًا يدافع ويحقق نمط حياة مؤسسة على تغيير جدري في العلاقات الاجتماعية والعاطفية والجنسية بالخصوص، وتُدرج في صلبها المساواة الكاملة بين النساء والرجال. وتأسستFouriérisme من طرف شال فوريه Charles Fourier وهو اشتراكي يوتوبي كان حلمه هو تأسيس حالة مجتمعية مثالية يجتمع فيها النساء والرجال في حضن جماعات صغيرة، وقد قال في كتابه «نظريات الحركات الأربع»: "إن التقدم الاجتماعي والتغيرات المرحلية تتم حسب تقدم النساء نحو الحرية، وانحطاط النظام الاجتماعي تابع لنقصان حرية النساء... إن توسيع امتيازات النساء هو المبدأ العام لكل تقدم اجتماعي». وتحت تأثير هذه التصورات عملت النساء على استنكار "استعبادهن... Asservissement Séculaire" وإعلان انعتاقهن. وهناك اختلاف بين هذه الرموز الكبيرة، كما هو الحال عند الكاتبة المناضلة الاشتراكية Flora Tristan التي انخرطت في قضية العاملات البروليتاريات اللائي يشتغلن لأجل نظام اجتماعي برجوازي. وقد كانت الاشتراكية شولين رولاند Sauline Rolandالتي تُسير النادي الجمهوري للنساء (1848) وتشارك في الجريدة النسائية «المرأة الجديدة» la Femme nouvelle بباريس سنة 1832 قد أسست مع صديقتها جين ديروين Jeanne Deroin العاملة في ملابس النساء جمعية المدرسين والمدرسات والأساتذة الاشتراكيين، والتي تركزت أهدافها على أهمية المساواة بين الجنسين في برنامج تعليمي يشمل ثمان عشرة سنة الأولى من عمر النساء اللواتي يبقين في عالم الشغل. إن ما يطمحن إليه بناء على ما قيل، هو الولوج المجاني للتعليم، انطلاقا من الحضانة وصولا إلى الجامعة للجميع، والغاية بناء مجتمع حداثي يقوم على مبدأ المساواة التامة والفعلية بين البشر.

غير أن معظم الاشتراكيين لم يكونوا يشاطرونها الرأي، ومن بينهم بيير جوزيف برودون P.J. Proudhon الذي يجمع بين كراهية النساء والعداء للحركة النسائية، وهو أحد المعارضين لهذه الفكرة بشدة، فبالنسبة إليه يجب على النساء ألا يمارسن سوى الأعمال المنزلية وتلبية الحاجات الجنسية للرجل.

وقد لعبت الصحافة والجمعيات دورا حاسما في نشر وتطوير مطالب الحركة النسائية، فقد بدأت تظهر عدة جرائد منذ 1830، من «المرأة الجديدة» التي تأسست سنة 1832 وصولا إلى «صوت النساء» 1848، والتي اعتبرت بمثابة منابر حقيقية للدفاع عن وضع المرأة، داخل الأسرة (التحرر من الوصاية الذكورية، إصلاح الطلاق) وداخل مجال الشغل (الحق في الشغل، المساواة في الأجور) وفي الحياة السياسية (الحق في التصويت). تجمعت النساء المنخرطات بداية في النوادي المختلطة الثورية، في جمعيات ونوادٍ ومجتمعات نسائية وكان السبب من وراء تواجدهن هو تحررهن، وعلى الرغم من هذا الفوران جاءت الجمهورية الثالثة سنة 1848 بتنظيم اقتراع عام، فبقيت النساء مقصيات منه؛ وذلك ما نجم عنه تجدد النضالات من أجل المساواة في الحقوق المدنية، وشكل قدوم الجمهورية الثالثة وكومونة باريس la Commune de Paris عام 1871 زمنا جديدا تقوى خلاله التعبير عن المطالب النسائية، وخلاله برزت المناضلة الثورية لويس ميشال Louise Michel وتركت صدى إيجابيا.

في الولايات المتحدة، اعتبرت الأختان Grimké Sarah وAngelina كرائدتين متميزتين للحركة النسائية، وهما تنتميان لكارولينا الجنوبية، فقد أثرت فيهما معاناة النساء الإماء السود. ونتيجة لذلك تركتا ولايتهما لأجل الالتحاق بجماعة كوكير Quaker بفيلاديفيا، ومنذ 1838 ترددتا على المجموعات النسائية المناهضة لعقوبة الإعدام بإنجلترا الجديدة ونيويورك وقد ناضلتا لأجل تحرير المرأة قبل تحرير الإماء (العبيد). واعتبر الكتاب الذي كتبته سارة كريمكي Sarah Grimké ونشرته عام 1838 «رسائل حول المساواة بين الجنسين وشرط المرأة» letters on the equality of the sexes and the condition of woman »، ويعتبر إلى اليوم بوصفه أول نص أمريكي هام حول حقوق المرأة.

في 1820، بعد التصويت على التعديل التاسع عشر لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، حصلت الأمريكيات أخيرا على الحق في التصويت. لكن الاقتصاد، وليس السياسة هو الذي غير دور المرأة في المجتمع، وأعطى دفعة للحركة المساندة للمرأة، بينما في بريطانيا فقد حصلت البريطانيات على الاتفاقية الأولى سنة 1855، وكان مطلبها الأساسي هو الحق في الملكية. وكان النص الأول حول قضية التصويت يعود لـ هاريت تايلور Harriet Taylor التي أقنعت الرجل الذي صار زوجها الفيلسوف جون ستيوارت ميل Johnn Stuart Mill بالاهتمام بقضية حقوق المرأة وبإطلاق حملة لأجل تمكينهن من حقهن في التصويت. هذا الأخير الذي انتخب في البرلمان عامي 1865 و1866، وضع ملتمسا يطالب فيه بالحق في التصويت بالنسبة للنساء وعرض تعديلا لمشروع قانون الإصلاح (إصلاح ميل) سنة 1866، وقد اقترح فيه تغيير كلمة «رجل homme" بكلمة «شخص personne"، لكن مع الأسف، ثم رفض التعديل وأقصيت النساء أيضا من قانون الإصلاح الذي تلاه سنة 1867. هذا وساهم نشر كتاب «إخضاع النساء Assujettissement des femmes" عام 1869 لـ ستيوارت ميل في تقدم قضية المرأة، رغم أنه لم يتمكن من تغيير الرأي العام الذي ظل مناهضا لتحرر المرأة، وهنا ينبغي أن نعرف بأن الملكة فيكتوريا Victoriaعارضت بشدة قضية حق النساء في التصويت لأنها اعتقدت بأنهن فاقدات للأهلية القانونية.

في مقابل ذلك حصلت النساء على دعم Chartistes، هذه الحركة السياسية العمالية التي تطورت بالمملكة المتحدة عقب الإصلاح الانتخابي لسنة 1832 والذي أسس نظاما انتخابيا تعدديا على حساب الطبقة الكادحة. وتبعا لذلك، تم تبني الميثاق الشعبي سنة 1838 بمبادرة من جمعية العمال اللندنيين، وقد كان الاقتراع العام ضمن مطالبها.

واصلت النساء القيام بحملة لتنظيم اجتماعات لتوقيع ملتمسات، وانضمت Milicent Garret Fawcett، لقضية المطالبات بالحق في التصويت وذلك بانخراطهن في «مجتمع لندن الوطني» london National Societ لأجل Women's Suffrage «حق المرأة في الاقتراع/التصويت» عام 1867 فقد أعلنت عن حق النساء في التصويت مثل الرجال تماما وناضلت في حملات أخرى لأجل المطالب بالولوج إلى الجامعات وإلى بعض المهن بالنسبة للنساء.

ومنذ تشكيل الاتحاد الأوروبي أصبحت مكانة المرأة في قلب القضايا الراهنة التي تناقش غالبا؛ فالمرأة تُدرس وتشتغل وحاضرة في السياسة، ومن البديهي أن بعض الدول أكثر تقدما من الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى الدول الشمالية التي تطورت سياسيا لصالح المرأة. ويهدف اللوبي الأوروبي للنساء الذي أسس في 1990 إلى التأثير في السياسة الأوروبية ويعمل على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كل ميادين الحياة العامة والخاصة، يتعلق الأمر بأكبر تحالف للمنظمات غير الحكومية للنساء في الاتحاد الأوروبي، فهو يضم عدة آلاف من المنظمات النسائية في أوروبا كلها، وتمتلك كل دولة مرصدا لمعالجة القضايا على المستوى الوطني.

في فرنسا مثلا، ناضلت النساء دائما لأجل الوصول إلى غايتهن، فهن اليوم حاضرات في سوق الشغل والكثير منهن يحتلن مراكز القرار التي كانت حكرا على الرجال، لكن معظمهن يتمركزن في مجالات مُنَسْونة Féminisée، وفي بعض الأحيان فهن يخترن شغلا ذا زمن جزئي يمكنهن من الجمع بين الشغل والحياة الأسرية. لكن رغم وجود قانون المساواة في السياسة، فإن نسبة تمثيل المرأة لازالت دائما جد ضعيفة مقارنة مع الرجل رغم كل شيء، لكن تزايد عددهن على المستوى المحلي يعتبر بداية جديدة، في فرنسا كباقي الدول الأوروبية لازال العنف مقلقا، فالكثير من النساء يضربن أو حتى يُقتلن من طرف شُركائهن، رغم أن هذه الأفعال يعاقب عليها القانون بشكل حازم.

إذا كانت **الموجة الأولى** من الحركة النسائية الغربية التي ظهرت منذ أواخر القرن الثامن عشر متأثرة بمظاهر الحداثة، طالبت بالمساواة الاجتماعية والقانونية بين الرجل والمرأة، كالحق في الشغل والتعليم والحقوق المدنية، ولم تكن تسمى آنذاك بحركة نسائية وإنما حركة مطلبية، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أثرت سلبا على عمل هذا الجيل، وقامت الفاشية والنازية والحركة الاستعمارية بتجنيد الساكنة كلها بما فيها النساء، وبالتالي أخذت معركتهن منعطفا آخر، فإنه مع بداية الستينيات من القرن العشرين برزت **الموجة الثانية** من الحركة النسائية، وهو جيل أكثر حداثة وعلمانية من الأول؛ إذ استبعد الدين كأداة بطريركية توفر التبرير الأيديولوجي لتبعية النساء على أنها مشيئة إلهية. وقد كان العداء بين الدين والجيل الثاني من الحركة النسائية مستشريا بعمق إلى درجة أن الدين أُستبعد تماماً كموضوع جدي للتفكير النظري لهذا الجيل. وقد استمدت أفكارها من كتابين: أولهما كتاب كيت مليت «السياسة الجنسية» عام 1970، وثانيهما كتاب فريديريك إنغلز «أصل العائلة والملكية الخاصة»، وقد اكتسبت المرأة حقوقا أكثر لأجل التساوي مع الرجل. تمكنت هذه الحركات من تغيير المجتمع والقيم ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، ومكن ذلك النساء من القيام بقفزة إلى الأمام فيما يتعلق بحقوقهن، حيث أصبحت غايتهن هي المساهمة في الفعل السياسي من أجل تجسيد المساواة الفعلية بين المرأة والرجل. تلاها بعد ذلك **موجة ثالثة** تسمى بالنسائية الجديدة، وهي حركة ترى أن العالم يعرف «مقهورات هنَّ المرأة والطبيعة وشعوب العالم الثالث»، ومن يقهرهن هو الرجل الأبيض، ولهذا لا بد من السَّعي للتخلص من سلطة هذا الرجل المركزية، وتحصيل الحقوق المهدورة لهذا

الثلاثي وصونها، وقد تفرعت عن هذه الحركة ما يعرف بالنسائية التقاطعية التي تدعو إلى مناهضة كل تمييز واضطهاده المبني على أي أساس: عرقي، أو طبقي، أو جنسي، أو جندري، أو بيئي.

هكذا، يتبين أن البناء العلمي لمفهوم النوع الاجتماعي ليس معزولا عن التحولات الاجتماعية السياسية والثقافية التي شهدتها مجتمعات مختلفة، خصوصًا خلال فترة العصر الحديث. ويرتبط التركيز بشكل خاص على الحركة النسائية التي لعبت دورا كبيرا في الدفاع عن حقوق الأقليات خاصة النساء منها، سياسيا واجتماعيا وثقافيا، مما كان له أثر على البنى المعرفية والعلمية كما السياسية والاجتماعية.

2- البناء السوسيولوجي لمفهوم النوع الاجتماعي

ظلت العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسوسيولوجيا بشكل خاص غافلة عن تفكيك إشكالية النوع الاجتماعي بشكل موضوعي وواضح منذ نشأتها الأولى، باستثناء بعض الإشارات الضمنية؛ فقد سبق لـ «سان سيمون» أحد رواد السوسيولوجيا أن أشار إليها في حديثه عن الفرد الاجتماعي حيث كان يقصد به المرأة والرجل، غير أن ذلك لا يعني أن موضوع النوع كان في جوهر اهتمام السوسيولوجيا منذ بدايته كعلم إنساني. هذه الملاحظة بشأن العلوم الاجتماعية وعلاقتها بإشكالية النوع الاجتماعي عبر عنها جاك بيرك بشكل صريح فيما أطلق عليه «مشكلة النساء»؛ إذ بين أن العلوم الاجتماعية لم تساير التغيرات المتسارعة والمعقدة الحادثة في العالم، مما جعل المرأة خارج اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تبحث بنفسها عن تفسير وفهم خاص بها، وفق منطقها الخاص. الأمر الذي أسقط العلم بشكل عام والسوسيولوجيا خاصة في مشكلة الذاتية، وهي ذاتية تعبر عن فتشيَّة ذكورية، يدلل على ذلك الباحث إيان كريب بقوله: «إن تجاهل علماء الاجتماع، وهمْ في الغالب ذكور، لوضع المرأة في المجتمع أو إساءتهم لتحديده. فإلى وقت قريب، كان من المعتاد مثلا، أن ينظر علماء الاجتماع إلى الأسرة من منظور التراتبية وفقاً لمهنة الرجل، أما التراتبية الجنسية، فلم تكن تتلقى سوى اهتمام محدود»، ويضيف في نفس السياق: «أن علماء الاجتماع يعمدون، إلى توظيف لغة مشبعة تحيزاً ذكوريا، إذ نادراً ما يُستخدم ضمير المؤنث الغائب بدلا من ضمير المذكر الغائب».

هذا التصور، نجده حاضراً في تحليلات أغلب علماء الاجتماع، ففي مقاله «الجمال والسمو في علاقة متبادلة بين الجنسين»، ميز أوغيست كونت Auguste Comte بين سمات الرجال وسمات النساء، وأكد أن الرجال يتسمون بالنبل، والسمو، والتفكير العميق، والرؤية المجردة والفهم القائم على التعقل، والالتزام بالمبادئ، في حين وصف النساء بالرقة، والجمال، والمزاجية، والحنان، والشفقة، والشعور المرهف. وعلى هذا الأساس، فهو يرفض أن يكون للنساء أي مشاركة في صنع القرار أو أي مشاركة سياسية؛ لأن ذلك يتطلب عقلا وفكرا موضوعيا. وبذلك يتبين أن كونت كان متحيزاً ضد المرأة، معتبرا بأن دورها ومسؤوليتها تنحصر في إعداد أطفالها وخدمة زوجها.

أما بالنسبة إلـى إميل دوركهايم Emile Durkheim، فهو لم ينزح في موقف من المرأة عن الرؤية الذكورية، وإن كان لم يتحدث بشكل خاص عن المرأة، لكن موقفه يبدو على قدر من الوضوح في حديثه عن التماسك الاجتماعي أو التضامن الاجتماعي من جانب، فهو يتحدث عن المرأة وفق منظورين: الأول إيجابي فيما يتعلق بدور المرأة التقليدي في الزواج والعائلة والذي يؤدي بدوره إلى استقرار العائلة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والثاني سلبي وهو ارتباط جنسانية المرأة بالظواهر الاجتماعية، وهي الطلاق والانتحار، مبينا أن المرأة هي السبب الرئيس في الطلاق، والذي يؤدي بدوره إلى الانتحار. أما من جانب آخر، فيتجلى حديث دوركهايم عن النوع الاجتماعي في دراسته «تقسيم العمل الاجتماعي»، مبينا أن تقسيم العمل المبني على الجنس أساسي وضروري في العلاقة بين المرأة والرجل، حيث يعتمد كل منهما على الآخر من خلال علاقة متكاملة وتكميلية لأدوارهما. ففي الوقت الذي تقوم فيه المرأة بالوظائف العاطفية يقوم الرجل بالوظائف العقلانية. وبذلك يكون دوركهايم ربط سببيا بين المرأة والعالم الخاص كما أقام ترابطا حتميا بين الرجل والفضاء العام، وهو تقسيم ذكوري للأدوار والمجالات.

هكذا، اعتبر سبنسر، كونت، دوركهايم، وفيبر، مؤسسو علم الاجتماع، أن الواقع الاجتماعي مبني على الحياة العامة للرجال متمثلة في القوة العاملة، والحياة السياسية. والحياة الخاصة للنساء المرتبطة بالمجال الداخلي -المنزل والأسرة- من هذا المنطلق، سوف تنتقد الدراسات الجندرية التراث السوسيولوجي الكلاسيكي لأنه بُني على تحيز ذكوري؛ لأنه ركز فقط على المجال العام وتغافل المجال الخاص الذي تُمثله النساء. مما جعل النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية في تحليلها للواقع الاجتماعي غير مكتملة وغير موضوعية. وبذلك ترى الدراسات الجندرية في النظرية الاجتماعية سياسية أكثر من كونها علمية.

من هذا المنطلق، بدأ الاشتغال على مفهوم ا النوع الاجتماعي سوسيولوجيًا في مرحلة ما بعد الحداثة ضمن الفكر النسائي الأنجلو- أمريكي انطلاقا من بداية سبعينيات القرن الماضي من طرف الباحثة البريطانية آن أوكلي A. Oakley، في محاولة منها للتمييز بين الجنس، كمعطى بيولوجي-ثابت، والنوع، كبناء اجتماعي-ثقافي متغير وتطوري، لكن كلمة Gender تنحدر من أصل لاتيني Geniusومعناها يدل على النمط، والمقولة، والصنف، والجنس، والنوع، والفصل بين الذكورة والأنوثة، بيد أن المرادف الموضوعي لكلمة Genderهو النوع الاجتماعي، وقد ترجم إلى اللغة الفرنسية بـ Genre، وحظي بمكانة داخل النقاشات الفرنسية، حيث عوّض استعمال مصطلح «**العلاقات الاجتماعية الجنسية**» في مجال السوسيولوجيا، أو «**الجنس الاجتماعي**» في حقل الأنثروبولوجيا، أو «**الاختلاف الجنسي**» في الفكر الفلسفي، والتقابل «**امرأة/رجل**» في الأدب. وبالفعل، فإن استعمال مصطلح النوع في النقاشات النسائية من تخصصات مختلفة منحه انطباعات متعددة ومختلفة عنه، فالنوع الاجتماعي في الفكر الفرنكفوني يستعمل أساسا للتمييز بين الجنس البيولوجي والجنس المركب اجتماعيا، وهو نتاج تاريخ طويل بدأ في الطب من أجل التمييز بين الوظائف الفيزيولوجية للأدوار الاجتماعية المؤنث/المذكر. هكذا نجد العديد من الباحثات أو المفكرات مثل Simone de Beauvoir أو Adrienne

Sahuqué عندما قامتا بإعادة قراءة الإنتاجات العلمية التي تطرح مسألة «**جنسانية الأجساد**» la sexuation des corps عملتا على مساءلة الرابط الذي يجمع بين تمثلات الجنس في العلوم والنماذج الثقافية للمؤنث والمذكر.

إن ظهور السوسيولوجيا المعاصرة أو ما يمكن أن نقول عنه بـ «إبستيمولوجيا السوسيولوجيا» كعلم نقدي للمعرفة التاريخية، سوف تكشف عكس ذلك، فاتحة الباب أمام دراسة الوقائع الإنسانية وفق أقيسة ومناهج علمية صارمة، في هذا الإطار يدعو السوسيولوجي الفرنسي آلان توران الباحثين في مجال السوسيولوجيا خاصة والعلوم الاجتماعية عامة إلى إخضاع مسألة النوع الاجتماعي للمعاينة الاستقرائية؛ وذلك من خلال الإنصات إلى النساء واقعيا وإعطائهن إمكانية التأكيد أو رفض فكرة كون الرجل هو الأجدر بكتابة العلم والمعرفة، وبدل التحدث باسمهن. يقول آلان تورين: «إن ما تفكر فيه النساء وما يقمن به، مختلف تمام الاختلاف، بل متعارض في الكثير من الأحيان مع ما يقال لنا أنهن يفكرن فيه ويقمن به»، ومن أجل فهم أعمق لهذه المسألة مطلوب إعادة بناء أو مراجعة المتن النظري والمفاهيمي للعلوم بشكل عام والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص وفتح منطلقاتها الابستيمية على ثنائية المرأة/الرجل، بدل تركيزها على مركزية الرجل. إن البناء الفعلي للعلم الموضوعي يقتضي إنتاجه أو بناءه في تناظر بين المرأة والرجل، باعتبار المرأة فاعلا مركزيا في حقل المعرفة العلمية؛ لأن غياب مساهمة المرأة في بناء العلم أو المعرفة العلمية هو ضرب في بنائه الموضوعي؛ لأنه يعبر عن نوع واحد ووحيد في المجتمع، مما يجعل منه علما ذكوريا إيديولوجيا.

يَرى آلان تورين أن عَالم النساء يشبه عَالم الطبقة الاجتماعية من حيث إنه يعكس المواجهة بين الحتميات والسلط الاجتماعية من جهة، والمطالبة بالحقوق والحريات من جهة أخري، وتلك المواجهة التي ينبغي أن تمثل الموضوع المركزي لتمثلات السوسيولوجيا وباقي العلوم الاجتماعية وملاحظاتها، لهذا يصح اعتبار سوسيولوجيا النوع الاجتماعي كمدخل أساسي للسوسيولوجيا العامة، وليس كما هو الحال في غالب الأحيان، كميدان خاص من العلوم الاجتماعية، وأيضا كمجال تتقاطع فيه غالبية المقاربات أو الطرائق العامة.

يمدنا البحث في تاريخ سوسيولوجيا النوع الاجتماعي من خلال الحفر في أهم الدراسات في هذا المجال، أن نشأته الفعلية كانت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، إذ لم يكن لمفهوم النوع أي وجود، حيث تبين الباحثة الأمريكية إيمي. إس. وارتون في مؤلفها «**علم اجتماع النوع**» أنها حصلت لأول مرة على هذا المصطلح داخل مقرر دراسي بعنوان «**علم اجتماع المرأة**»، وبالتالي كانت دراسة علم اجتماع النوع من خلال علم اجتماع المرأة شيئا مألوفا من طرف الباحثين/ات، غير أن دراسة علم اجتماع النوع لم تظهر في حقل السوسيولوجيا بشكل واضح المعالم إلا مع الموجة الثانية للحركة النسائية، وقد كان أحد مظاهر التعبير عن هذه الحركة في الجامعات والكليات هو قيامها بنقد العلوم الأكاديمية، مثل علم الاجتماع لتجاهله دراسة المرأة، كما أنه لم يكن هناك اهتمام كاف بالأنشطة التي تمارسها المرأة (مثل العمل المنزلي غير المأجور) فنادرا ما كانت المرأة تمثل موضوعا للبحث. ويزعم النقاد أن علم الاجتماع يعكس «النزعة الذكورية» ويهدف إلى الوصول للمعارف

الأكثر تطبيقا على حياة الرجل وليس على حياة المرأة، وأحيانا المجتمع ككل، والتحدي بالنسبة لعلم الاجتماع في ذلك الوقت يتمثل في التساؤل الذي طرحته عالمة الاجتماع «جيسي برنار Jessie Bernard»، وهو: هل يمكن لعلم الاجتماع أن يكون علما للمجتمع بدلا من كونه علما لمجتمع ذكوري؟.

وفي هذا الإطار، ظهر اتجاه نسائي مهتم بالدراسة النقدية للعلوم سوف نعمل على التفصيل فيه في عنصر لاحق، خاصة إذا ما سلمنا بأن العمل السوسيولوجي يمكن أن ندعمه من خلال قدرات المشاركين فيه على مستوى التحليل النقدي للأحداث التي تشكل معرفتهم، كما أن القدرة على القيام بالتأمل الذاتي ونقد الافتراضات والمناهج والتوجهات النظرية تساهم بشكل أساسي في إثراء المعرفة السوسيولوجية.

بهذا المعنى، سوف يَتسمُ البحث السوسيولوجي المعاصر بطابعه النوعي، بدليل أنه لم يعد بحثا ذكوريا كما كان مع المؤسسين؛ إذ أُسست أساليبه ومناهجه ونظرياته المفاهيمية وبُنيت ضمن الحقل الاجتماعي الذكوري، حيث أنتج الرجال السوسيولوجيا من أجل الرجال، يُعاملون باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين، بينما تُستبعد النساء وتغفل مساهمتهن في بناء المجتمع. وإنما أصبح عملا يتقاسمه النساء والرجال معا، وبذلك أصبحت السوسيولوجيا -تخصص سوسيولوجيا النوع- تتطلع إلى أن تكون علم المجتمع لا علم نصفه، منطلقة من فرضية كون العَالَم الاجتماعي عَالم مُجندر؛ أي إن الرجال والنساء مشكلون اجتماعيا وسياسيا، وبذلك، فإن النوع الاجتماعي ظاهرة اجتماعية لها أبعاد سياسية.

ومن أبرز الباحثات النسائيات في مجال السوسيولوجيا اللائي تعرضن في مشروعهن لبناء وتحليل مفهوم النوع سوسيولوجيا نجد الباحثة البريطانية دروثي سميت التي سعت إلى بناء نظرية اجتماعية من منظور نسائي؛ مُبينة أن سوسيولوجيا النوع تهدف من جهة إلى كشف أن السوسيولوجيا الكلاسيكية تمركزت حول الذكر وسعت إلى تهميش النساء؛ من حيث هي مشروع سياسي. وتهدف من جهة أخرى إلى تحرير النساء من النظم الاجتماعية التي يهيمن عليها الرجال، ثم تعزيز فهم النساء للقوى الاجتماعية التي تشكل حياتهن، وذلك بغاية استعادة سلامة حياة النساء ومنحهن صوتًا ناقدًا.

تنظر سميت إلى النوع الاجتماعي بكونه فئة التحليل الاجتماعي الرئيسية؛ إذ ينشئ النوع ذوات المجتمع، ومؤسساته، وثقافته، وسياساته. وفي المجتمعات الراهنة، تجري جندرة كل شيء بما في ذلك المشاعر الإنسانية والرغبات والهوايات والسلوك، والمهن، والمؤسسات، والأفكار. ويمتد الطابع الجندري للذات وللمجتمع ليشمل المعرفة، بما فيها العلوم. وبذلك لا يمكن أن توجد نظرية أو منهج أو معرفة... لم يضعها الرجال والنساء ولم تُصَغ من نقطة استشراف محددة في المجتمع ولمصالح الذين وضعوها.

تتصور سميت سوسيولوجيا النوع أن تكون مصوغة على غرار واقعة ماركس الاجتماعية؛ إذ تبدأ الماركسية بالأفراد الحقيقيين ذوي الحاجات الفعلية الموجودة في أوقات وأماكن محددة، والمنخرطين في علاقات اجتماعية

محددة. وبذلك جعلت من الحياة الفعلية للمرأة نقطة انطلاق لها. تقول سميت: «إن وجهة نظر النساء لا تفارق الواقعي أبدًا؛ فالذات العارفة موجودة دائمًا في محل محدد زمنيًا ومكانيًا، تكوين محدد لعالم كل يوم وكل ليلة. يُوجه التحري نحو استكشاف وتفسير ما لا تعرفه، فالعلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتخللان عالمهما غير مرئيين فيه».

هكذا يتبين، أن سميت تريد أن تُمركز سوسيولوجيا النوع حول النساء؛ إذ يكمن هدفها في تحليل كيف تعمل تكوينات السلطة على تشكيل النساء، بغرض تعزيز الوعي السياسي النقدي والممارسة السياسية النقدية، وبذلك فسوسيولوجيا النوع تساهم في تحويل النساء إلى فاعلات اجتماعيات يصغن حياتهن بشكل هادف. وبذلك فإن سوسيولوجيا النوع تؤكد على مركزية التفاوت الجندري واضطهاد المرأة في المجتمع. وتنطلق سميت من أفكار النسوية الماركسية والاشتراكية والراديكالية التي تعتبر أن مصدر اضطهاد النساء هو منظومة دور الجنس أو الأسرة أو معيار العلاقات الجنسية المغايرة أو الدولة الأبوية، وعليه تتصور سميت سوسيولوجيا النوع أنها تستطيع تغيير المجتمع، إنها سوسيولوجيا بديلة غايتها تحدي علاقات الهيمنة أو الحكم.

وعلى الرغم من أن أهمية المنظور التحليلي لـ سميت فيما يتعلق بمفهوم النوع، فإنه تعرض لانتقادات عديدة، حيث تنتقد ريوين كونيل Raewyn Connell ربط مفهوم النوع فقط بالمرأة، وكأن النوع الاجتماعي مقاربة تخص النساء دون الرجال وباقي الفئات الاجتماعية الأخرى؛ إذ تشير إلى أن النوع الاجتماعي ينبغي أن يركز على فهم كيفية بناء الهويات الجندرية، مستفيدة من تحليل سيمون دي بوفوار التي اعتبرت أن النساء لا يولدن نساء وإنما يصرن كذلك، معتبرة أيضا أن الرجال لا يولدون رجالا، بل يتشكلون اجتماعيا. وبذلك يتعلم الذكور السلوكيات والأدوار الاجتماعية الملائمة للرجل، ويتعلم الأولاد كيف يصبحون رجالا بالتعليم وبالمكافأة على السلوك الملائم جندريا.

إن تعلم كيف تصبح رجلاً يعني أن تتعلم ممارسة السلطة؛ إذ يُصار إلى تنشئة الرجال اجتماعيا، حيث يتبنَّون السمات والقيم والسلوكيات الشخصية التي تحفزهم وتمكّنهم من تولي السلطة؛ ينمو الذكور مع شعور بالجدارة والأهلية، ويطمحون إلى الاضطلاع بأدوار السلطة، باختصار ينشأ الرجل سيكولوجيا ليكون مسيطرا ومهيمنا. وبذلك يعبر النوع عن علاقات السلطة القائمة بين الرجال والنساء. بهذا المعنى ترى كونيل أن مفهوم النوع يساعدنا على فهم شكل حياتنا الشخصية، بل ويساعدنا أيضا على فهم تنظيماتنا وأدوارنا الاجتماعية؛ إذ تحدد مهن ومواقع اجتماعية معينة على أنها مذكرة أو مؤنثة، أو أنها ملائمة للرجال أو للنساء.

ترى كونيل أن الدراسات الجديدة ضمن حقل سوسيولوجيا النوع أصبحت تركز بشكل كبير على دراسة مفهوم الذكورة، معتبرة أن الذكورة ليست بمفهوم ثابت، بل عرف تغيرات على مر التاريخ، مما أدى إلى تغير في أدوار الرجال الاجتماعية، مما يعني أن مفهوم الذكورة يَعرف تنوعا؛ إذ لا يوجد معيار واحد كوني لكون المرء رجلا، ولا يوجد مثال واحد للذكورة، وهو ما نتج عنه انقسامات وصراعات بين الرجال أنفسهم. تقول الباحثة

في سوسيولوجيا النوع كونيل: «لا يكفي الاعتراف بالتنوع في الذكورة، يجب أيضا أن ندرك العلاقات بين الأنواع المختلفة من الذكورة: علاقات التحالف والسيطرة والتبعية... فهذه سياسات الجندر». وهذا يفترض وجود تراتبية بين الرجال، وبذلك كون المرء رجلا لا يجعله مسيطرا اجتماعيا بشكل تلقائي. وبالتالي فإن سوسيولوجيا النوع تنظر إلى الأنوثة والذكورة، باعتبارها ممارسة اجتماعية؛ فبدلا من مقاربة النوع باعتباره مكانة أو حالة ثابتة، أو باعتباره ما يكون عليه المرء، فإنه يُنظر إليه بمنظور أكثر إجرائية، بكونه شيئا يفعله المرء، تقول كونيل في هذا الصدد: «إن النوع الاجتماعي ليس محددًا قبل التفاعل الاجتماعي، ولكنه يُبنى مفاهيميًا خلال التفاعل... وبدلا من معالجة هذه المعايير -الجندرية- الموجودة مسبقا، والتي يجري استنباطها باستكانة في التفاعل، تستكشف البحوث الجديدة بناء وإعادة بناء الأعراف -الجندرية- في الممارسة الاجتماعية نفسها».

يبدو أن مفهوم الذكورة يبقى محلّ نزاع؛ ذلك أن دلالاته وقصديته صارت موضع نقاش شديد في الدراسات المعنونة بـ «نحو علم اجتماع جديد للذكورة»، خاصة حول مفهوم السلطة، والعنف، والتغيرات التي مَستْ وتمسُ الأُسَر والتوجه الجنسي. حيث انتقدت الدراسات التي تناولت مفهوم «الدور الجنسي الذكوري»، واقترحت نموذجًا للذكورة المتعددة وعلاقات القوة، وأُدمج هذا النموذج، بدوره، في نظرية اجتماعية منهجية حول سوسيولوجية النوع.

بينت الدراسات المنضوية تحت ميدان سوسيولوجية النوع، أن الأنظمة الاجتماعية تبني أنواعا متعددة من الذكورة، حتى إنه في بلد متجانس ثقافيا، لا يوجد نموذج موحد للذكورة؛ لأن الأنساق تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية والجيل، والتعديلات القانونية وآليات التربية والتنشئة الاجتماعية، وهو ما يؤكد أن مفهوم الذكورة تعرض لعملية الجندرة.

من أهم الخصائص المحددة للمعرفة السوسيولوجية، المعرفة حول النوع، والأهم من ذلك أن هذه المعرفة تنبثق من خلال العديد من المناهج والتصورات النظرية، ولأن هذه الخصائص تركز اهتمامها على جوانب مختلفة للعالم الاجتماعي وتطرح أنماطًا مختلفة من التساؤلات، فإن هذا التفاعل بين المنظورات أو التصورات والمناهج قد يساعدنا في إنتاج المعرفة العلمية، خاصة إذا عرفنا أن أكثر المعارف السوسيولوجية المفيدة هي التي تنتج على نحو جماعي تشاركي، من خلال الحوار والنقاش، وليس من خلال العمل في العزلة. تلك الخصائص المعرفية هي التي شكلت ما نعرفه عن النوع الاجتماعي وما سوف يتم معرفته أيضا عنه، وما سوف ينتج في المستقبل؛ ذلك أن مفهوم النوع الاجتماعي أصبح تدريجيا يعرف اهتماما بالغا داخل الخطاب السوسيولوجي، فقد كرست العديد من الباحثات والباحثين في علم الاجتماع اهتمامهن لسنوات طويلة لدراسة موضوع النوع الاجتماعي بدل الاهتمام بدراسة الموضوعات المرتبطة بالمرأة/الأنوثة أو الرجل/الذكورة.

إن هذا التركيب ذا المنطلقات النظرية والإبستيمولوجية والمنهجية المتقاطعة هو الذي دفعنا إلى محاولة البحث والحفر في صيرورة بناء مفهوم النوع الاجتماعي، مستحضرين في هذا الإطار كل التقاطعات المفاهيمية

الممكنة نظريا أو تطبيقيا، اقتناعا منا بما يمكن أن يحققه هذا الحفر الابسيمي في تشكيل القضايا نظريا أو في فهم وتفسير الظواهر أو الوقائع السوسيولوجية ثم الكيفية التي نحتت بها والتقدم الذي تحققه داخل مجال العلوم الإنسانية.

ثالثا: في دلالات مفهوم النوع الاجتماعي

يثير مفهوم النوع الاجتماعي أو «الجندر» اشكالات عدة سواء على المستوى الدلالي، حيث تعدد وتشابك المعاني والقصدية، أو على مستوى السياق النظري التاريخي، حيث يسجل تعدد النظريات ومرجعياتها الإبستيمولوجية، كما يطرح أيضا إشكالا في بعده الميتودولوجي. هذا مع وجود غنى المقاربات والنماذج التفسيرية لهذا المفهوم، مما يجعله أحد المفاهيم الأكثر غموضًا في العلوم الاجتماعية. وقد صادف الباحثون في حقل الدراسات الجندرية لمفهوم النوع الاجتماعي تعاريف عديدة، تحمل معاني كثيرة ودلالات مختلفة ومتناقضة أحيانا. وعلى الرغم من اختلاف علماء الحقل العلمي ذاته بشأن تعريف المفهوم، فإنهم لا يختلفون على منزلته المتنازع عليها، أو على دوره في تأجيج النزاع بين المدارس والتيارات النظرية في الحقل العلمي.

1- النوع الاجتماعي

تقتضي الضرورة الإبستيمولوجية العمل على تحديد مفهوم «النوع الاجتماعي» كمفهوم أساسي يسمح لنا بفهم طبيعة العلاقات الاجتماعي في المجتمع، وإدراك التحولات التي مستْ طبيعة علاقة النوع الاجتماعي Gender Relationship؛ إذ تحددها مرجعيات متعددة ومختلفة أيديولوجية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية... إن مفهوم النوع الاجتماعي تعبير واسع الاستعمال في العلوم الاجتماعية يوظف في أغلب الأحيان للدلالة على العمليات المعقدة التي تجعل الجنسين (الذكر والأنثى) اجتماعيين يحملون في أنفسهم معاني يربطونها برغباتهم واتجاهاتهم المنظم اجتماعيًا. هذا ما عرفته جمعية علم النفس الأمريكية (APA) بالهوية الجندرية التي تعني: «شعور المرء بنفسه ذكر أو أنثى أو متحولاً جنسيًا».

يشير لفظ «نوع» Genre، المشتق من الكلمة اللاتينية (Junes) إلى الأنوثة والذكورة، فهو ترجمة للكلمة الإنجليزية Gender (الجندر) التي تم ترجمتها إلى اللغة العربية بـ «النوع الاجتماعي» Genre Social، باعتباره «مجموع الخاصيات الاجتماعية المحددة للاختلافات والتمايزات في السلوك ما بين المرأة والرجل داخل ثقافة معينة»، وهو ما يدل على أن النوع الاجتماعي ذو تركيبة اجتماعية ثقافية، وهو التحديد الذي نجده لدى أغلب الباحثات والباحثين في مجال السوسيولوجيا، حيث حددت المقاربة الجندرية مفهوم النوع الاجتماعي بكونه مقولة ثقافية تاريخية تقوم على التمييز بين الجنس بكونه معطى بيولوجيا وبين النوع الاجتماعي/الجندر، وهو «البناء الثقافي والاجتماعي للجنس». وبذلك، فإن النوع الاجتماعي هو «الجسد الذي

صنعته الثقافة»؛ ذلك أن إكراهية الثقافة واللاوعي الجمعي هي التي تفرض لغة الجنس في شكل ترميزات أو لغة رمزية، ومن تم تعريفه للجنس الأنثوي واختلافه عن الجسد الذكوري.

تُعرف جوديث لوربر Judith Lorber «النوع الاجتماعي بالقول: «إنه الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية التي يحملها الفرد في مجتمع ما، والمرتبطون بكونه ذكرًا أو أنثى، مما يعني أن الصفات الطبيعية والبيولوجية التي يحملها كل من الرجل والمرأة ثابتة منذ الأزل لا تتغير، ولكن الأدوار الاجتماعية التي يلعبها كل منهم تتغير بتغير المجتمع والثقافة والزمن؛ فقد اتسع مثلا دور المرأة من دور الزوجة والأم في المجتمع العربي التقليدي ليشمل أيضًا دور المرأة العاملة الفاعلة في مجتمعها خارج نطاق الأسرة في المجتمع العربي الحديث. في حين أن طبيعة المرأة وتكوينها لم يتغير إلا أنه طرأ تغير كبير على دورها ومكانتها كفرد في المجتمع، وهذا ما يعنيه مفهوم «النوع الاجتماعي» أو «الجندر»»، مما يدل على أن «النوع الاجتماعي» يشير إلى بُنى اجتماعية وثقافية ونفسية تفرض نفسها على الاختلافات البيولوجية.

سرعان ما وجد مفهوم النوع الاجتماعي، المبني على هذا النحو، طريقة إلى الاستخدام، ففي أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته، كانت أسس البحث السوسيولوجي حول مفهوم النوع تتوطد باعتباره حقلاً علميا -سوسيولوجيا النوع- على عكس الدراسات النسوية التي كانت ترى أن النوع صفة ثابتة تميز الأفراد، حيث يحيل النوع إلى «نوع من التدبير المحلي للسلوك، وفقا لتصورات معيارية تجعل مواقف وأنشطة ما تبدو مناسبة لفئات جنس معين؛ وبذلك لا يمثل النوع خاصية فردية، بل هو شيء يتحقق من خلال تعاقب التفاعلات بين أفراد المجتمع، التي تبقى قابلة للوصف وفق رؤية ميكرو-سوسيولوجية وقابلة لأن تكون أداة للتحليل، لذلك، يمكن نقل محور التحليلات السوسيولوجية حول «النوع» من دائرة الفرد (النوع كخاصية فردية) إلى دائرة التفاعلات والمؤسسات (النوع كبناء مؤسساتي وتفاعلي).

وترى آرلي روسل هوشتشايلد أن هناك أربع طرائق لتحديد مفهوم «النوع الاجتماعي»: أولا، باعتباره مؤشرا على الاختلاف بين الأجناس، وثانيا، باعتباره مرآة للأدوار المنوطة بهذه الأجناس، وثالثا، باعتباره يقدم صورة عن «مكانة» الأقلية النسائية في المجتمع، ورابعا، باعتباره يحيل إلى «الموقع» الذي تحظى به «الطبقة الاجتماعية» أو الطبقة الاجتماعية المغلقة» للنساء. من هذا المنطلق، اقترحت جوان آكر تعريفا مختلفا للنوع، معتبرة أنه يحيل إلى «فوارق نمطية مبينة اجتماعيا بين الأفراد (الذكور والإناث)، والتي يتم إنتاجها أثناء المشاركة في التنظيمات التي يشتغلون فيها وفي غيرها من الأماكن والعلاقات الأخرى.

انطلاقا من تلك التعريفات، يتبين أن النوع الاجتماعي ظاهرة اجتماعية تحيل على الآليات الثقافية والاجتماعية ذات الطابع المركب، الأمر نفسه عبرت عنه عالمة الاجتماع الأمريكية إيمي إس وارتون، بتعريفها للنوع الاجتماعي بقولها إنه «نسق من الممارسات الاجتماعية»، هذا النسق يخلق تباينات بين النوع ويحافظ عليها في نفس الوقت، كما يعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على أساس هذه التباينات وذلك في ظل

ممارسة اجتماعية تعمل على تكريس اللامساواة الجندرية. ومن أجل وضع تعريف سوسيولوجي شامل لمفهوم النوع الاجتماعي ارتأت وارتون وضع ثلاث سمات أساسية له ينبغي أن ترتبط بفكر الباحث في موضوع النوع الاجتماعي، وهي: أولا، إن النوع الاجتماعي هو عملية وحالة ثابتة، وهذا معناه أن النوع ينتج ويعاد إنتاجه بكيفية دائمة مستمرة. ثانيا، إن النوع ليس مجرد خاصية ترتبط بالأفراد، بل إنه يحدث على مستويات البناء الاجتماعي، ويتبين ذلك بجلاء في الفكرة القائلة إن «النوع بمثابة «نسق» من الممارسات المتشابكة بعيدة المدى، ويوجد بصورة مستقلة عن الأفراد»، الأمر الذي يجعل من النوع ظاهرة اجتماعية متعددة المستويات. ثالثا، إن هذا التوصيف للنوع يشير إلى أهميته في تنظيم علاقات اللامساواة؛ لأنه مسألة ما إذا كان التمييز بين الجنسين يؤدي بالضرورة إلى عدم المساواة بينهما وإثارة الكثير من الجدل.

لقد أصبح مفهوم النوع الاجتماعي آلية كونية للملاحظة والتفكير النظري من أجل فهم الموقف النسائي، إلا أن هذا المفهوم لم يعد منحصرا في المجال النظري، بل تعداه إلى إقامة علاقات تقابل بين مفاهيم تشكل هذا المفهوم العام: النوع/الجندر، نساء، علاقات اجتماعية، جنس، دور، سلطة...، فجل هذه المفاهيم أو هذه التقابلات لم تعد مفاهيم بدون محتوى أو مفاهيم ذات معنى واحد، بل تشكل آلية لفهم هذا المصطلح العام «النوع الاجتماعي» وتحليله. إن الانتقال من مصطلح الوضعية النسوية إلى إشكالية الأدوار الجنسية، لا تتماثل مع تطور أنماط التحليل، بل إن استعمال كل مفهوم يأتي تدريجيا في علاقة بالمفهوم السابق، ويعني هذا أن تطور المفاهيم هو سلسلة منطقية بين المصطلحات، مما يمنحها استمرارية». بهذا، فالمفاهيم تصير ذات دلالات في صيرورة زمنية، في النقاشات الأكاديمية الكلاسيكية. إن التحدث عن مفهوم النوع الاجتماعي أصبح اليوم أكثر تداولا في جميع الحقول المعرفية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية. مما أدى إلى الابتعاد عن مفهوم المرأة من منطلق العلاقات الاجتماعية التي تحوي المرأة والرجل، أي علاقة الهيمنة وفي الحد ذاته هذه العلاقة أبعدت التفكير في المرأة ككيان وكمميزات ذاتية مما أتاح الفرصة لعدة جهات في الاستفادة من هذا الوضع.

هكذا، ينظر إلى النوع الاجتماعي كمفهوم ذي اتجاهين: من جهة كمفهوم أكاديمي علمي للباحثات النسائيات والمبني على حجج علمية، ومن جهة أخرى كآلية سياسية متعارضة مع الموقف العلمي (الهيمنة بين الجنسين)، لهذا من الأهم ألا نركز على تحليل مفهوم النوع من منظور نسائي محض، فإذا ظل النوع كآلية أو عملية مهمة لتحليل الأبحاث النسائية فقط، سوف يفقد قيمته السياسية كتيار نسائي. إذن نحن أمام موقفين من إشكالية النوع الاجتماعي: الموقف الأول علمي أكاديمي يتبنى المقاربة العلمية من خلال تركيزه على إشكالية إعادة النظر في البنية أو العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ومن ثم بناؤها بناء مساواتيا. أما الموقف الثاني، وهو موقف سياسي إيديولوجي يتمثل في علاقة الحركات النسائية ذات المطالب الحقوقية.

غير أن ما يمكن استنتاجه، من هذه التحديدات هو أن النوع الاجتماعي يعد أحد مبادئ الضبط أو التنظيم الاجتماعي، على أساسه يتم تحديد الأدوار داخل مؤسسات المجتمع، خاصة إذا علمنا أنه من بين الترجمات التي ترجم بها مصطلح الجندر (Gender) إلى العربية هو مفهوم «الدور الاجتماعي»، حيث

يستخدم في تحليل الأدوار والمسؤوليات بين النساء والرجال. يشمل مفهوم النوع الاجتماعي أيضا توقعات عدة حول الخصائص والاستعدادات والسلوكيات المحتملة لكلا الجنسين، التي يمكن أن تتغير مع مرور الوقت والمتباينة عبر الثقافات، كما أنّه مفهوم حيوي ديناميكي يكشف عن مدى تبعية المرأة أو هيمنة الرجل خاصة في المجتمعات الذكورية.

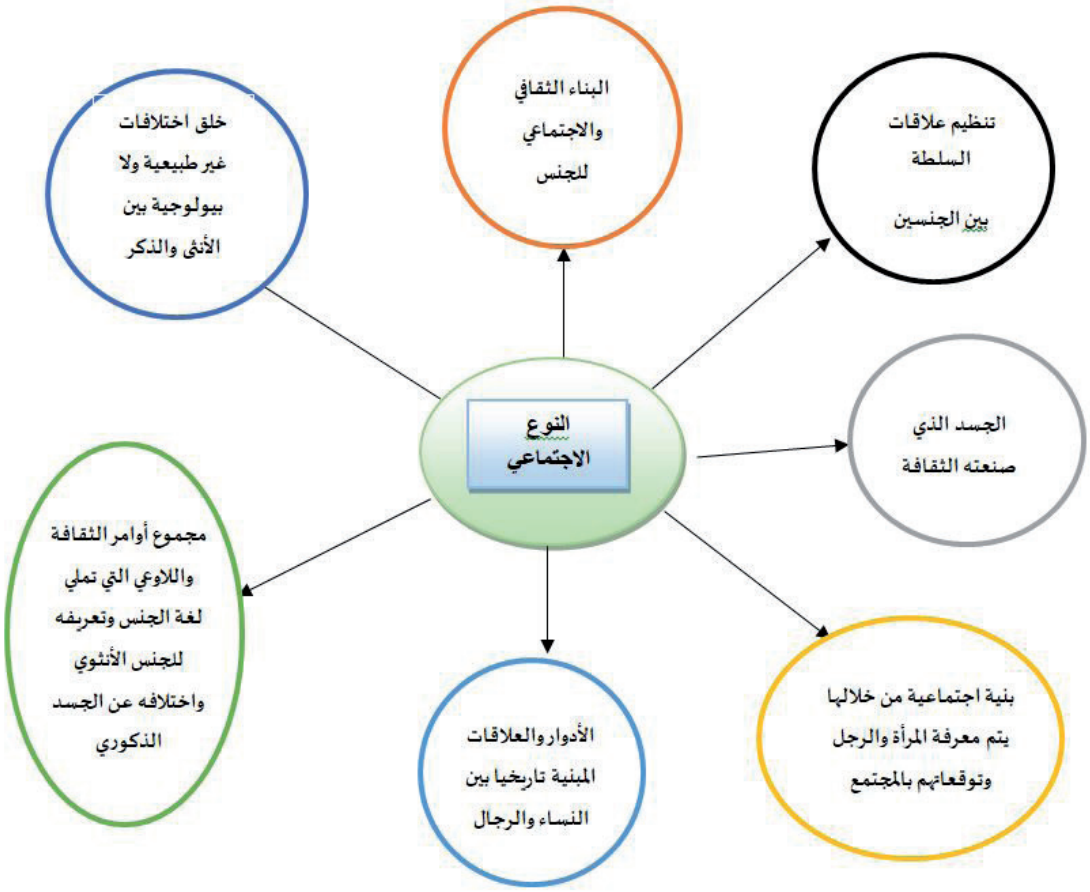

رسم تخطيطي: ما النوع الاجتماعي- الجندر؟

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى معطيات البحث النظري

2- من الجنس كمحدد بيولوجي إلى النوع كبناء سوسيو-ثقافي

طُرح النقاش التفكيكي بحدة بين مفهوم الجنس[1] والنوع الاجتماعي في لحظة التنظير للحركة النسوية؛ أي خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ فالنوع كان مفهومًا جديداً أريد به وضع نظرية بديلة للنظرية البيولوجية، سُميت بنظرية النوع الاجتماعي. وتعتبر عالمة الاجتماع البريطانية آن اوكلي Ann Oakley هي من أدخلت مصطلح النوع الاجتماعي/الجندر إلى حقل الدراسات الاجتماعية، وبالتحديد إلى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي سنة 1972، محددة بذلك اختلافه بشكل واضح عن مفهوم الجنس، فاعتبرت أن مصطلح جنس sexe يدل على الفروقات الجنسية والجسمانية والبيولوجية للفرد سواء كان ذكرا أو أنثى. أما النوع Genderفيحيل على الأدوار الخاصة بالمرأة والرجل، وهي أدوار حددتها الثقافة ورسخها المجتمع عبر مختلف مؤسساته، فظهرت وظائف للنساء وأخرى للرجال تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فهو بناء ثقافي يحيل إلى التصنيف الاجتماعي وترتيبه للمذكر والمؤنث[2]، بهذا المعنى يتميز مفهوم النوع الاجتماعي الذي يدل في معناه العام على مجموع القيم الثقافية، والمواقف والأدوار، والممارسات والخطابات والمقومات الناتجة عن الاختلافات بين الجنسين، كما حددت تاريخيا وشيدت ثقافيا، فالنوع هو البناء الاجتماعي للاختلافات الموجودة بين الجنسين. إن النوع يتولَّدُ بفعل تأثيرات نفسية، واجتماعية، وثقافية، وتاريخية. في حين يَتحدَّدُ الجنس بيولوجيا؛ إذ يحيل على مجموع المحددات البيولوجية المميزة للإنسان كيفما كان جنسه[3].

إجرائياً، هناك اختلاف بارز بين مفهومي الجنس والنوع الاجتماعي، فالجنس (Sexe) يحيل على المميزات البيولوجية المحددة لكل من المرأة/الأنثى والرجل/ الذكر والمتمثلة في الأعضاء التناسلية والكروموسومات والجينات التي تساعد على تحديد نوع أو جنس كل من المرأة والرجل، ووظائفهما وأدوارهما الفطرية[4]، كما يشير إلى تلك العوامل والخصائص البيولوجية التي تجعلنا نحدد جسدا بكونه أنثى أو ذكرًا، وتسمى هذه العملية التي يقوم بها المجتمع للتصنيف فيما بين الجنسين بـ «**التحديد الجنسي**». بينما النوع الاجتماعي، فهو خصائص الجسد الاجتماعية والنفسية والثقافية؛ أي ما يراد المجتمع في الاختلافات البيولوجية وما يضفيه عليها

---

1 - ينبغي التنبيه على أن هذا المفهوم (الجنس) في دلالة استعماله، حيث نجد غزارة المعاجم اللغوية التي تفكك معانيه سواء في بعدها العامي واللغوي أو العلمي، فهو مفهوم ذو دلالة فضفاضة ويستعمل في مجالات متعددة، فقد نجده يدل على المواقعة، الموافقة، الجماع، الوطء النكاح المباشرة، المضاجعة... ومفهوم الجنس هنا هو مقابل للكلمة الفرنسية Sexualité التي هي حديثة العهد، إذ يعود ظهورها إلى منتصف القرن 19م. وذلك في سياق التحول الفكري والثقافي الذي شهدته المجتمعات الغربية – الأوربية الحديثة، لكن استعمالنا له يدخل في إطار معناه السوسيولوجي؛ إذ يشير إلى العلاقة بين المرأة والرجل.

2 - Ann, Oakley. *Sex, Gender and Society*. (London: Temple Smith, 1972), P158 .

3 - Abdessamad Dialmy, *Le féminisme au Maroc*, (Casablance, Toubkal, 2008), P 11

4 - James, Jaquelyn B. "*The Significance of Gender: Theory and Research About Difference*"**,** ***(****Journal of Social Issues*. 1997), PP 122 – 125

من أنماط للسلوك والأدوار. وبذلك؛ فالنوع الاجتماعي هو التقسيمات والمفاهيم الموازية للأنوثة والذكورة والناشئة نتيجة لعوامل اجتماعية وثقافية تختلف باختلاف الشعوب والمجتمعات[5].

تقتضي عملية رسم معالم تمييز الجنس عن النوع الاجتماعي طرح العديد من التساؤلات نتيجة وجود التباسات كبيرة بين الباحثات والباحثين في حقل العلوم الاجتماعية حول هذه الإشكالية. لذا ينبغي الوقوف عند الخصائص المحددة لكل من الجنس والنوع، واستكشاف الجدل القائم منذ زمن غابر من تاريخ الإنسانية حول كيفية تحديد الأدوار التي يقوم بها كل من المرأة والرجل. فهل تقوم العوامل البيولوجية بهذا التحديد، أم إن للعوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية دورَها الفعال في إبراز ذلك؟

يعتبر مفهوم الجنس من المفاهيم التي تطرح إشكالات على مستوى المقاربة المفاهيمية مثل «تحديد الجنس» أو «فئة الجنس»، غير أن لهذه المفاهيم معنى ثابتاً موحداً يشير إلى العملية التي يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان الفرد ذكرا أو أنثى؛ وذلك اعتمادا على عدة معايير متفق عليها اجتماعيا من قبيل الأعضاء التناسلية الخارجية التي غالبا ما تنحصر بشكل أساسي في ثنائية القضيب والفرج. لهذا في كثير من الحالات يكون تحديد الجنس قضية بديهية المعالم، إلا أن ذلك لا يحدث دائما، وإن كان بنسبة ضئيلة جدا، حيث يُقر الباحثون أن اثنين بالمائة من الأطفال حديثي الولادة تكون هناك صعوبة في تصنيف جنسهم (ذكر/أنثى)، نظرا لتلاؤم الكروموزوم الجنسي والأعضاء التناسلية أو نظام الإنجاب الداخلي مع مستوى الذكور والإناث؛ وهؤلاء يطلق عليهم التداخل الجنسي أو تناسق خصائص الذكورة والأنوثة معا[6].

في سنة 1992 قامت شري اشاس Chery Ichase وهي سيدة من فئة التداخل بين الجنسين، بإنشاء منظمة يطلق عليها «جمعية التداخل بين الجنسين في أمريكا الشمالية»، وكان الهدف منها التقليل من التداخل بين الجنسين؛ وذلك عبر جراحة الأعضاء التناسلية للأطفال الذين لديهم صفات جنسية متداخلة. لكن هذا يجب أن يتم باختيار الفرد وإرادته، عندما يصل إلى مرحلة عمرية مناسبة يتمكن فيها من إعطاء موافقة مؤكدة. كما دافعت الجمعية أيضا عن حقوق الفرد بأن يظل يحمل صفات جنسية متداخلة وأن يحصل على الرضى الاجتماعي. إن هذا الواقع المسلم به يقوم على أساس طبيعي للنوع؛ لأنه يقوم على الاعتقاد بأن هناك نوعين فقط، وأن النوع ثابت، كما أن الأعضاء التناسلية بمثابة علامات جوهرية محددة للنوع الاجتماعي، وأن ثنائية الذكر والأنثى شيء طبيعي، وكون الفرد أنثى أو ذكر ليس محل اختياره أو اختيار المجتمع، بل هو قدر طبيعي، وهذا ما سوف ينتج عنه أيضا القول إن الأفراد الذين لديهم صفات جنسية متداخلة هو أمر طبيعي كذلك.

غير أن هذا التصور البيولوجي سوف يتعرض لانتقادات قوية من طرف العديد من الباحثات والباحثين خاصة مع تطور البحث السوسيولوجي حول قضية النوع الاجتماعي، فالغالبية منهم ترفض اعتبار الجوانب

5 - إيمي. إس. وارتون، مرجع سابق، ص 28

6 - إيمي. إس. وارتون، المرجع نفسه، ص 29

البيولوجية أو التناسلية هي المحدد الأساسي للنوع، بدليل أن الفرد لا يمكن تشكيله بصورة منفصلة كليا عن العمليات الاجتماعية والنفسية والممارسات التي تعطي معنى لبنية الفرد الشخصية. وكما فسر لنا «هونجا هيونجا» بقوله: «نحن نتاج كل من بيئتنا البيولوجية والاجتماعية الحاضرة والماضية، وعلى نحو متزامن، وبصفة متلازمة فنحن أجساد وعقول في شيء واحد وفي نفس الوقت»[7]. فهناك أفراد بأعضاء أنثوية ولهم صفات ذكورية والعكس صحيح مما يؤكد عدم علمية الاتجاه الطبيعي في تحديد النوع.

إن اعتبار النوع كتركيبة اجتماعية جاء لرسم المعالم المكونة لهذا المفهوم الذي كان ولا يزال محطة أخذ ورد بين كل المهتمين بمعاينة ومتابعة هذا الموضوع؛ ففكرة إدراج النوع داخل النسق الاجتماعي وبتره من النطاق البيولوجي الذي يعتبر عند الجميع كحقيقة عامة (doxa) إنما هي وسيلة للقول على أن كل ما يمكن اعتباره طبيعيا أو بيولوجيا يمكن أن يكون في حقيقة أمره ثقافيا محضا ومنبثقا من رحم المجتمع لا من ماهية الطبيعة، ويبقى النوع أيضا مدرجا داخل هذه الخانة حيث يشكل إشكالية مفادها: **هل النوع وليد الطبيعة أم الثقافة؟**

لقد فتحت «سيمون دي بوفوار» باب هذه الإشكالية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي؛ فقد عبرت وبكل موضوعية على أن النوع الاجتماعي هو تركيبة اجتماعية وليس معطى بيولوجيًا، فالتقابل المحدد من طرف التصور الجماعي أنثى/ذكر، إنما هو موضوع قابل للنقد وإعادة النظر فيه فلا نولد نساء، وإنما الإطار الاجتماعي هو من يمنحنا هذه الصفة[8]، تلك هي عبارة دي بوفوار التي كانت بمثابة بذرة نماء من أجل إعادة النظر في العلاقة بين المرأة والرجل المبنية تاريخيا على تراتبية بطريركية تستمد شرعيتها من الأسطورة والدين (آدم/حواء) والثقافة الذكورية التي أسست لمنطق ذكوري يجعل من الرجل الأصل والمبدأ أو العلة الفاعلة، واختزلت المرأة في جسدها باعتبارها مفعولا فيه؛ لأنه جنس ناقص وفق منطق الذكورية. حيث أصبحت المرأة كائنا تكتسي هوية جسدية، وهي هوية مبنية اجتماعيا ومُهجّنة ثقافيا.

إن الحفر إبستيمولوجيا في مكوّنات النوع الاجتماعي يفضي إلى التمييز بين عنصرين متلازمين هما: الجنس بوصفه معطى بيولوجيًا، والنوع باعتباره بناء اجتماعيًا وثقافيًا، الأول يعني أن التمايز بين الرجل والمرأة مع كل ما يترتب على مُثُل التمايز والتفاوت من اضطهاد وعدم مساواة عانت منه النساء بشكل عام، إنما يمتح أصوله من البيولوجيا، بينما اتجه العنصر الثاني إلى القول إنه على الرغم من عدم إمكان فصل الاضطهاد آنف الذكر عن التمايز الجنسي البيولوجي، فإن أصوله ترجع إلى المجتمع في المقام الأول، فهو من ثم مجرد بناءات اجتماعية اتفقت المجتمعات على الأخذ بها والالتزام بحيثياته من خلال التربية والتنشئة والأعراف والقوانين[9].

---

7 - إيمي. إس. وارتون، مرجع سابق، ص 29

8 - Simone De Beauvoir, *le deuxième sexe*, (Ed, Gallimard, coll. Folio. 1949), P. 408

9 - النظرية السياسية النسوية، مرجع سابق، ص50

في محاولة من أجل توضيح أحقية تمايز الجنس عن النوع. تقول الباحثة السوسيولوجية سينثيا إيبشتاين: «من الضروري التمييز بين الاختلافات التي منْشؤها الجنس والتي تُشير إلى الاختلافات البيولوجية، وبين الاختلافات الجندرية، والتي تشير بدورها إلى المميزات التي يتصف بها كل من الرجال والنساء أو الذكور والإناث، كاختيار النساء مهن التعليم والصحة، في مقابل اختيار الرجال مهنة إدارة الأعمال، فإن هذا الاختيار ناتج عن بناء اجتماعي؛ وذلك عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية والإقناع والسيطرة والضبط الاجتماعي والمادي في القانون وفي أماكن العمل وفي المجتمع المحلي وفي البيت، وهي كلها عمليات بناء اجتماعي، تتم عبر عمليات سيطرة وضبط؛ بعضها ظاهر وبعضها الآخر ثاوٍ، وهي عملية تُعّدَ الذكورة والإناث لأدوار ومجالات اجتماعية محددة ومتفاوتة، هذه القواعد تُدعم عن طريق القيم التي تُحدِدُ مثل هذه الأفكار من قبيل: أنَّ مكانة المرأة هي البيت لرعاية الأطفال، أو أن الرجال هم من سيقاتلون من أجل حماية الأسرة والبلاد»[10]

يشير مفهوم النوع كما تمت الإشارة سابقا إلى التركيبات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي فُرضت بناءً على تلك الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث؛ فالنوع الاجتماعي يُعين مجموعة من الفئات التي يمكن أن نعطيها نفس التصنيف عبر اللغوي أو عبر الثقافي؛ لأن لديهم ارتباطا ما باختلافات الجنس[11].

وجذير بالذكر، هنا، أن التمييز بين الجنس كمعطى بيولوجي وبين النوع الاجتماعي كبناء ثقافي هو محاولة لدحض الآراء القائلة إن الاختلاف وعدم المساواة بين الرجل والمرأة مرجعه الاختلافات الجنسية البيولوجية. إن الباحثات النسويات اللائي يميزن بين الجنس والنوع الاجتماعي لا يتجاهلن بالضرورة فكرة أن هناك اختلافات بيولوجية بين النساء والرجال، ولكنهم يسعون أكثر لتحديد أسباب تلك الاختلافات، في هذا الصدد تقول سبيرلنج Susan Sperling: «يساعد تقسيم العمل على أساس الجنس على خلق نظام اجتماعي شديد الاستقرار؛ فالذكور من ذوي البأس تُناط بهم حماية الحدود وحفظ النظام بين الذكور الأقل شأنا، وذلك بمنعهم من العدوان على الآخرين، أما الإناث فمهمتهن تتمثل في العناية بالصغار وتكوين أحلاف مع غيرهن من الإناث. وليس البشر استثناءً هنا، بل إنهم ينتهجون النهج نفسه، إلى الحد الذي لا يصعب معه أن نحاجج بوجود أساس بيولوجي للنظام الاجتماعي البشري الذي يتخذ من العنف وسيلة للدفاع عن المنطقة، والحفاظ بالتالي على بيئة مناسبة للصغار»[12].

من هنا، يمكن أن نلاحظ بوضوح أن الجنس يتحدد كضرورة طبيعية ثابتة تقود إلى تحديد بيولوجية كل من الذكر والأنثى، لكن الجندر يتحدد كاختيار؛ ذلك أن الإنسان يختار جندره، أي هويته. ولكن يبقى السؤال:

10 - Cynthia Fuchs Epstein, "*Similarity and Difference: the Sociology of gender distinctions*", in, Janet Saltzman, Chafetz, Handbook of the Sociology of Gender, (Springer, New York, 2006), P. 46

11 - Yanagisako Sylvia, and Jane F. Collie, "*The Mode of Reproduction in Anthropology*", In Deborah Rhode (ed), Theoretical Perspectives On Sexual Difference, 131 - 144. New Haven: Yale University Press, (1990), P. 139

12 - Sussan Sperling, "*Baboons with Briefcases vs. Langurs in Lipstick: Feminism and Functionalism in Primate Studies*". In Micaela di Leonardo (ed), Gender at the crossroads of Knowledge: Feminist Anthropology in the Postmodern, Era, 204 - 234. Berkeley: University of California Press, (1991), P. 208

إذا كنا منغرسين في الجندر منذ البداية. فكيف يمكن أن نفهم الجندر كنوع من الاختيار؟ إن نظرة سيمون دي بوفوار للجندر كمشروع متواصل، وكعمل يومي لإعادة البناء والتأويل، تستمد من مذهب سارتر في الاختيار التلقائي السابق وتعطي تلك البنية المعرفية الصعبة معنى ثقافيا متماسكًا وواقعيًا. إن الاختيار فعل تلقائي وضمني، وهو ما يسميه سارتر «شبه معرفة» quasi knowledge.

وهذه المعرفة ليست واعية بالكامل، ولكن على الرغم من هذا بإمكان الوعي الوصول إليها. إنها نوع من الاختيار الذي نتخذه ثم ندرك لاحقًا فقط أننا اخترناه. يبدو أن سيمون دي بوفوار تعتمد هذا المفهوم للاختيار في إشارتها إلى الفعل الطوعي الذي من خلاله يُتقمّص الجندر. إن اتخاذ جندر ما ليس ممكنًا بشكل فوري، لكنه مشروع استراتيجي وخفي لا يتكشّف للفهم التأملي إلا نادرًا. أن تصبح جندرًا ليست عملية تأويل عفوية، ولكن واعية للواقع الثقافي المحمل بالتصديقات والمحرمات والتوجيهات. إن اختيارك تقمّص نوع معين من الجسد، وأن تعيش وأن ترتدي جسدك بطريقة معينة، يعني عالمًا من الأنماط الجسدية المعترف بها وأن تختار جندرًا يعني تأويل المعايير الجندرية السائدة بطريقة تعيد تنظيمها بشكل من الأشكال عوضًا عن كونه فعل خلق جذري، فإن الجندر مشروع ضمني لتجديد المرء تاريخه الثقافي وفقًا لشروطه الخاصة. وهذه ليست مهمة إلزامية؛ فمن واجبنا أن نسعى لتحقيقها، بل هي مهمة لطالما كنا في سعي متصل لها على الدوام.

خاتمة:

سمحت لنا المقاربة الإبستيمولوجية بكونها مقاربة نقدية رصد الخلفيات الأيديولوجية والتحولات المعرفية التي همّت مفهوم النوع الاجتماعي تاريخياً. ولعل السمة المميزة لمفهوم النوع الاجتماعي هي التنوع الذي يَسمُ تحديد دلالاته؛ إذ لا يقدم الباحثون في محاولاتهم المفاهيمية، أيَّ تعريف واضح ودقيق للمفهوم. ويبدو وكأنهم في صراع نحو تقديم تعريف خاص للمفهوم يعبر عن توجهات أيديولوجية أكثر مما هو تحديد أو بناء علمي موضوعي.

يبدو مما تقدم، أن مفهوم النوع الاجتماعي ليس مفهوما ثابتًا ومستقراً وشاملاً، بل خضع لصيرورة التحول والتغير الحضاري، من حقل معرفي إلى آخر، وكذلك من حقبة زمنية إلى أخرى. وعليه، فالنوع الاجتماعي مفهوم من خصائصه التغير والتحول. كما اتضح أيضا أن مفهوم النوع الاجتماعي مفهوم يصعب تحديده وتعيينه بنوع من الدقة الكافية؛ وذلك راجع حسب وجهة نظرنا إلى كونه مفهومًا يستخدم في حقول معرفية متعددة التخصصات، وعلى عدة مستويات متباينة، ووفق استراتيجيات مفاهيمية متباينة. هكذا نجد أنفسنا بالتالي، إزاء مجموعة من التعاريف والتحديدات التي تتنوع وتتعدد بتعدد طريقة استخدامها والمقاربات المعتمدة في ذلك. لهذا اعتمدنا في هذا الدراسة مقاربة ابستيمولوجية تقاطعية؛ أي تتقاطع مع مختلف التخصصات المعرفية: الفلسفية، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجية، والعلوم السياسية...، في تجربة جديدة لبناء مفهوم أخذ حيزا مهما من النقاش الفكري ابتداء من نهاية القرن العشرين.

لذلك، فإن المتتبع للدراسات الجندرية يتبين له أن اختيار المفهوم بما هو مكوّن مهمّ في بناء المعرفة العلمية، قد خضع هو أيضاً للجندرة؛ فبعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات الجندرية يتبين أنه لا توجد مقاربة واحدة يمكن التعويل عليها لبناء مفهوم النوع وتعريفه، فما فهي إلا مقاربات أو نظريات قابلة للنقد والتفكيك، وهو أمر أدّى إلى دراسات فرعية داخل الدراسات الجندرية المهتمة بتحديد مفهوم النوع الاجتماعي. ولا بد من الإقرار بأن هذه الدراسة، قد تساعد في تحليل مفهوم النوع من زاوية ابستيمولوجية، وإثارة إشكاليات جديد يمكن اعتمادها في الدراسات الجندرية. وفي المقابل ظل جلّ الباحثات والباحثين العرب المهتمون بمفهوم النوع الاجتماعي غير مكترثين بالسند الإبستيمولوجي في مقاربة مفهوم النوع.

المراجع:

العربية

1. ابن رشد. **الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نقله عن العبرية إلى العربية الدكتور أحمد شحلان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011
2. أحمد مسلم، عدنان. **البحث الاجتماعي الميداني، خطوات التصميم والتنفيذ**، جزء 1، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 1992
3. أرسطو. **السياسات**، ترجمة من اليونانية الأب أوغسطين بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، 1957
4. -أفلاطون. **الجمهورية**، ترجمة حنا خباز، المطبعة العصرية، ط 3، القاهرة، د.ت.
5. أفلاطون، **الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكريا، فضاء الفن والثقافة.
6. الديالمي، عبد الصمد. **القضية السوسيولوجية**، نموذج الوطن العربي، الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 1989
7. إمام، عبد الفتاح. **أفلاطون والمرأة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996
8. بوخريص، فوزي. «حصيلة السوسيولوجيا في المغرب وسؤال النوع رصد لأهم التحولات"**. مجلة عمران**. العدد 143، 2015
9. بوخريص، فوزي. **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية، من متغير الجنس إلى سؤال النوع**، بدون طبعة، المغرب: أفريقيا الشرق، 2016
10. جامبل، سارة. **النسوية وما بعد النسوية**، ترجمة أحمد الشامي، ط 1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002
11. **جمهورية أفلاطون**، دراسة وترجمة فؤاد زكرياء، الإسكندرية: دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، 2004
12. حيدر، خضر. «مفهوم الجندر، دراسة في معناه، ودلالاته، وجذوره، وتياراته الفكرية"، **مجلة الاستغراب**، العدد 16، 2019
13. الخولي، يمنى طريف. «النسوية وفلسفة العلم»، **عالم الفكر**، العدد 2، المجلد 34، 2005.
14. دوركهايم، اميل. **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1982
15. دوركهايم، اميل. **قواعد المنهج السوسيولوجي**، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد يروى، إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988
16. دولوز، جيل وغتاري، فليكس. **ما هي الفلسفة؟** ترجمة مطاع صفدي، ط 1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
17. ر.و. كونيل، وجيمس و. ميسرشميت. "الذكورة المهيمنة: إعادة نظر في المفهوم»، ترجمة ثائر ديب. **مجلة عمران**، العدد 32، المجلد الثامن، 2020، ص 143
18. رعد عبد الجليل، مصطفى الخليل وحسان الدين، علي مجيد. «في النظرية السياسية النسوية: البُنى الفكرية والاتجاهات المعاصرة»، **عالم المعرفة**، العدد 493، أبريل 2022

19. روسو، جون جاك. **إميل: تربية الطفل من المهد إلى الرشد**، ترجمة نظمي لوقا، دار النشر، الشركة العامة للطباعة والنشر، ط 1، 1958

20. السباعي، خلود. **الجسد الأنثوي وهوية الجندر**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007

21. السنوسي، نادرة. «الذاكرة الذكورية للفلاسفة الغربيين ضد قابلية المرأة للتفكير»، ضمن مؤلف جماعي: الفلسفة والنسوية، الرباط: منشورات دار الأمان، ط، 1، 2013

22. سوزان مولير، أوكين. **النساء في الفكر السياسي الغربي**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009

32. -سيد أحمد، قوجيلي. "التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها في العلوم الاجتماعية»، **مجلة عمران**، العدد 33، المجلد 9، صيف 2020

24. سيدمان، ستيفن. **معرفة متنازع عليها: النظرية الاجتماعية في أيامنا**، ترجمة مرسي الطحاوي، بيروت: ط، 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021

25. عصمت، حصو. **الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية**، ط 1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008

26. فوت، ريان. **النسوية والمواطنة**، ترجمة أيمن بكر وسمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004

27. الكتبي، ابتسام، وأخرو. **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، منظمة المرأة العربية، مصر، ط 1، 2010

28. كريب، إيان. **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم؛ مراجعة عصفور، عالم المعرفة؛ 244، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999

29. موران، إدغار. **المنهج: إنسانية البشرية – الهوية البشرية**، ترجمة هناء صبحي، ط 1، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2001

03. -ناجي، حكيمة. **مدخل إلى الفكر النسائي الغربي المعاصر**، الآوان، 8/11/2013، شوهد في 2021/04/24 في: URL: http://www.maaber.org/issue_january11/spotlights3.htm

31. وارتون، إيمي. إس. **علم الاجتماع النوع؛ مقدمة في النظرية والبحث**، ترجمة هاني خميس أحمد عبده، ط 1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014

الأجنبية:

1. Accard.J. J and J.Jacoby. Theory Construction and Model-building Skill: a practical guide for social scientists, The Guilford Press, New York, 2010

2. Albert, Jcquard. *Petite philosophie à l'usage des non-philosophes*, Paris, Calmann-Lévy, 1997

3. Andrée, Michèle. *Le féminisme*, (Paris, PUF, 2003, Coll. Que sais-je?).

4. Ann, Oakley. Sex, *Gender and Society*. London: Temple Smith, 1972.

5. Bibia, Pavard. *Les édition des femmes: histoire des premières années 1972 – 1979*, (Paris, Le harmattan, 2005)

6. Candace West et Sarah Fenstermaker. "*Doing difference, Faire la difference* », Dans Terrains & travaux 2006/1 (n° 10), pages 103 à 136, URL: https://www.cairn.info/revue-terrains-et-travaux-2006-1-page-103.htm

7. Christine Manigand, Traian Sandu. *Frontières et insécurité de L'Europe: territoire, identités et espaces européens*, (Paris, L'harmattan, 2008).

8. Cranny-Francis, Anne. *Gender Studies: Terms and Debates*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003

9. Cynthia Fuchs, Epstein. "*Similarity and Difference: the Sociology of gender distinctions*", in, Janet Saltzman, Chafetz, Handbook of the Sociology of Gender, Springer, New York, 2006

10. D. combes, A. M. Daune – Richard et A.M. *Rapports sociaux et conceptualisation sociologique*, 1992

11. Dialmy, Abdessamad. *Le Féminisme au Maroc*, Casablanca: Les Edition Toubkal, 2008

12. Dialmy, Abdessamad. *Le féminisme au Maroc*, Casablance, Toubkal, 2008

13. Dorothy, Smith. «*Sociology from Women's Experience: A Reaffirmation*», Sociological Theory, vol. 10 (Spring).

14. Dorothy, Smith. *The Conceptual Practices of Power: A Feminist Sociology of Knowledge*, (Boston, MA: Northeastern University Press, 1990(.

15. Françoise Basch, Madeleine Rebérioux. *Rebelles américaines au 19 siècle: mariage, amour libre et politique*, (Paris, Méridiens Klincksieck, 1990).

16. James, Jaquelyn B. "*The Significance of Gender: Theory and Research About Difference*." Journal of Social Issues. 1997

17. Joan, Acker. "*Gendered institutions: From sex roles to gendered institutions*", Contemporary Sociology, 21, 1992

18. Laqeure, Thomas. *La fabrique du Sexe: Essai sur le corps et le genre en Occident*, Traduit de L'anglais par M. GAUTIER, Paris, Gallimard, 1992.

19. Lowy. I. et H. Rouch, « *la distinction entre sexe et genre. Une histoire entre biologie et culture* », cahiers du genre, Le harmattan, N° 34, 2003.

20. Lowy. I. et H. Rouch. « *Genre et développement du genre* », cahiers du genre, N° 34, 2003

21. Maité Albistur et Daniel Armogathe. Histoire du féminisme français: du Moyen-âge à nos jours, (Paris, Ed. des femmes, 1977).

22. Marie, Ramot. Lobby Européen des femmes la voie institutionnelle du féminin, (Paris, Le harmattan, 2006).

23. Martine, Spensky. Les femmes à la conquête du pouvoir politique: Royaume-Uni, Irlande, Inde, (Paris, le harmattan, 2001).

24. Michéle Riot, Sarcey. Histoire du féminine, (Paris, la Découverte, 2002).

25. Ney, Bennsadon. Les droits des femmes: des origines à nos jours, (Paris, PUF, 2001. Coll. Que sais-je?).

26. Patricai Hill, Collins. From Black Power to Hip: Racism, Nationalism, and feminism, Temple University, Press, 2006

27. Patricia Latour, Monique Houssin, Madia Tovar . Femmes et citoyennes: du droit de vote à l'exercice du pouvoir, (Paris, Ed. de l'atelier, 1995).

28. Porfirio Mamani Macedo, la paria et la femme étrangère dans son œuvre, (Paris, Le harmattan, 2003).

29. Raewyn, Connell. Masculinities, Berkeley: University of California, Press, 1995.

30. Richard G . Dumont William & J. Wilson. "Aspects of Concept Formation, Explication, and Theory Constuction in Sociology," American Sociological Review, vol. 32, no. 6 (1967).

31. Simone, De Beauvoir. le deuxième sexe, Ed, Gallimard, coll. Folio. 1949.

32. Stéphane Michaud, FLora Tristan, Georges Sand, Pauline Roland, les femmes et l'invention d'une nouvelle morale 1830 – 1848, (Paris, Grane, 2002).

33. Sussan, Sperling. «Baboons with Briefcases vs. Langurs in Lipstick: Feminism and Functionalism in Primate Studies». In Micaela di Leonardo (ed), Gender at the crossroads of Knowledge: Feminist Anthropology in the Postmodern, Era, 204-234. Berkeley: University of California Press, 1991

34. Tim Carrigan, Bob Connell & John Lee. «*Toward a New Sociology of Masculinity, Theory and Society*», vol. 14, no. 5 1985

35. Touraine, Alain. *Le monde des femmes*, Paris, Fayard, 2006

36. Weber, Max. The Methodology of the Social Science, Edward A. Shils Henry A. Finch (eds. Trans. New York: Free Press, 1949)

37. Yanagisako Sylvia, and Jane F. Collie. «The Mode of Reproduction in Anthropology», In Deborah Rhode (ed), Theoretical Perspectives On Sexual Difference, 131-144. New Haven: Yale University Press, 1990

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com